

التجربة الديمقراطية الكويتية: الجذور، الواقع، التحديات وآفاق المستقبل

محمد عبد الرحمن بني سلامة* ، محمد كنوش الشرعة** و محمد تركي بني سلامة***

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التجربة الديمقراطية الكويتية، وذلك بتناول الإطار النظري، ثم باستعراض المراحل التاريخية التي مرت بها هذه التجربة منذ نشأة الدولة، وحتى الوقت الحاضر. ثم تتناول أبرز خصائصها، الدور المركزي للقيادة السياسية، والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمقترحات لمواجهة هذه التحديات، وأخيراً استشراف مستقبلها في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. وقد خلصت الدراسة إلى أنها تجربة مقيّدة ولكنها رائدة قابلة لمزيد من التطور والتقدم.

المقدمة

الكويت دولة ذات تاريخ قديم في المشاركة السياسية، وهي من أوائل دول الخليج العربي التي بدأت تجربتها الديمقراطية، فتاريخياً، لم تفرض عائلة آل الصباح حكمها على الشعب الكويتي بالقوة، بل استندت إلى الشورى والتوافق والتعاون مع العائلات التجارية التي وفّرت الدعم المادي للنظام الحاكم، والدخل والبضائع للاقتصاد الكويتي. وقد ساعدت محدودية عدد السكان على خلق علاقة وثيقة بين العائلة الحاكمة والمجتمع الكويتي. وبشكل عام يمكن القول إنه تشكل إجماع شعبي على حكم آل الصباح.

تعود البدايات الأولى للمسييرة الديمقراطية في الكويت إلى عام 1921، عندما تشكل أول مجلس للشورى، والذي أكد أن الشعب هو مصدر السلطات، واستمرت المسيرة في السنوات اللاحقة، ومع استقلال البلاد في عام 1961، بدأت المسيرة الديمقراطية بالمعنى الحديث، والقائمة على وجود مؤسسات سياسية، حيث صدر في عام 1962 دستور تعاقدى أكد أن الشعب مصدر السلطات، وقام على مبدأ الفصل بين السلطات، حيث حدّد الدستور العلاقة بين السلطات ودور كل منها، وبموجبه فإن الشعب ينتخب ممثليه في مجلس الأمة المؤلف من 50 نائباً، ويتمتع

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

تم دعم هذا البحث من عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة اليرموك.

* قسم التاريخ، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

** قسم العلوم الإنسانية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.

*** قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الأمير بصلاحيات واسعة منها: تعليق الدستور، حل البرلمان والمشاركة في التشريع، إذ تحتاج كافة التشريعات إلى موافقة البرلمان والأمير.

شهدت الحياة السياسية في الكويت صراعاً بين العائلة الحاكمة والبرلمان، مما دفع الأمير إلى حل البرلمان أكثر من مرة، مثلما حدث في الأعوام 1976، 1986، 1999، 2006، 2008، 2009، وأخيراً في عام 2011، تلك العلاقة المتوترة بين البرلمان والحكومة، لا يمكن أن تفسر إلا بعدم نضوج التجربة الديمقراطية في الكويت، فأحياناً، كان دور البرلمان سلبياً في رفض الإصلاحات الديمقراطية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، رفض البرلمان إعطاء المرأة حقوقها السياسية والمشاركة في الانتخابات تصويتاً وترشيحاً، والحكومة أيضاً تتحمل جزء كبير من المسؤولية، حيث أنها لا تقبل قواعد اللعبة الديمقراطية، ولا ترغب في أن يتم استجوابها أو مساءلتها، وتلجأ إلى حل البرلمان هروباً من مواجهته، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فالكويت رائدة النهج الديمقراطي على الصعيد الخليجي بشكل خاص، والعربي بشكل عام، وقد أجريت في الكويت انتخابات دورية نزيهة منذ العام 1992 وحتى الوقت الحاضر، وأظهرت المعارضة السياسية في الكويت قوة لا يستهان بها، وتمكنت من إدخال إصلاحات سياسية لا يمكن إنكارها.

لقد أثبت النظام السياسي في الكويت مرونة وقدرة واضحة على استيعاب المعارضة من خلال التسويات، وإدخالها في العملية السياسية، بعيداً عن أساليب القمع والإقصاء السائدة في كثير من البلدان العربية.

ومع انتشار التعليم والتطور الهائل في وسائل الاتصال، تزايد الوعي بمفاهيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان، الأمر الذي مهد الطريق نحو إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية، والتي كان من أبرز مظاهرها أخيراً منح المرأة حق المشاركة السياسية في عام 2006.

وترى هذه الدراسة أن دور أمير البلاد يبقى أساسياً في النظام، وفي تطور التجربة الديمقراطية في الكويت، فالأمير لديه صلاحيات واسعة، والدولة لا تزال تلعب الدور الأساسي في النشاط الاقتصادي.

وبشكل عام، يمكن القول أن الديمقراطية في الكويت لا تزال مقيّدة، وتعاني من عدد من العقبات والتحديات. وستحاول هذه الدراسة تقديم عرض تاريخي للمسيرة الديمقراطية في الكويت، وبيان أبرز خصائصها، وأهم التحديات التي تواجهها، وتقديم بعض المقترحات والتوصيات لتعزيز النهج الديمقراطي، وأخيراً استشراف مستقبل التجربة الديمقراطية في الكويت، في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

1- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من عدة اعتبارات أهمها:

- (1) أنها تتناول إحدى أقدم التجارب الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام، والخليج العربي بشكل خاص، حيث عرفت الكويت حركة وطنية إصلاحية منذ العشرينات من القرن الماضي، وقد صدر الدستور الكويتي في عام 1962، ونصّ على مبادئ ديمقراطية متقدمة مثل: أن نظام الحكم ديمقراطي، السيادة فيه للأمة وهي مصدر السلطات جميعاً، وتضمن باباً عن الحقوق والواجبات العامة، فضلاً عن فصل السلطات وتحديدها، وهو بذلك شكّل خطوة متقدمة بمعايير الظروف الإقليمية والدولية التي كانت سائدة في تلك الفترة، وأسّس لحياة سياسية ديمقراطية حقيقية على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد.
- (2) خصوصية دولة الكويت كدولة صغيرة المساحة وقليلة السكان، إلا أنها تمتلك ثروات نفطية كبيرة، مما يعزّز مكانتها في السوق العالمي للنفط، ويجعل أوضاع الأمن والاستقرار فيها محل اهتمام القوى الدولية، ويفتح المجال لتدخل هذه القوى في مسار الأحداث فيها.
- (3) يعدّ النظام السياسي الكويتي أقرب إلى نظام الحكم الملكي، إذ يتسم بالاستمرارية، فيما تشهد الكويت تغيرات اقتصادية اجتماعية وتكنولوجية متسارعة، مما يترك المجال مفتوحاً لطرح ومناقشة قضايا مهمة، مثل أثر النفط على الديمقراطية أو ما يسمى بالعقلية الريعية، والعلاقات الجدلية بين الحداثة والتقليد.

2- هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى رصد وتحليل وتقييم التجربة الديمقراطية الكويتية، بما يسمح بالوقوف على العوامل التي دفعت بالكويت (نظاماً ومجتمعاً) لتبني الخيار الديمقراطي كأسلوب في الحكم متفق عليه، من قبل كل من النخب الحاكمة والتيارات السياسية والفكرية ومؤسسات المجتمع المدني وقوى المعارضة، فضلاً عن رصد جذور ومراحل وخصائص وأبعاد هذه التجربة على أرض الواقع، والتعرف على العقبات والمعوقات التي تحول دون دفع هذه التجربة إلى مزيد من التطور، ومحاولة تقديم بعض المقترحات والتوصيات من أجل تعزيز هذه التجربة الديمقراطية، وأخيراً استشراف آفاقها المستقبلية.

3- فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الأساسية التالية:

إن وجود النظام الدستوري، والانتخابات المنتظمة، ودرجة مهمة من المشاركة الشعبية لا يلغي حقيقة أن التجربة الديمقراطية الكويتية لا تزال مقيدة، فالأسرة الحاكمة في الكويت هي

اللاعب الأقوى في النظام، وهي التي تلعب الدور الأساسي في إدارة التجربة الديمقراطية وتطويرها، وصياغة أهدافها والتحكم بحدودها ومسارها.

4- أسئلة الدراسة:

في ضوء فرضية الدراسة وأهدافها على النحو الذي سبق ذكره، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- (1) لماذا اختارت النخبة الحاكمة في الكويت الخيار الديمقراطي كنهج للحكم، بتبنيها دستور ينظم الحياة السياسية، ويحول البرلمان سلطات تشريعية ورقابية واسعة وحقيقية، ويسمح بهامش كبير من حرية الصحافة؟
- (2) ما هو أثر النفط على التجربة الديمقراطية الكويتية؟
- (3) لماذا تعرضت الحياة السياسية في الكويت لكثير من التوترات والأزمات على خلفية جملة من المشكلات البنيوية التي تعاني منها (مثل الطبيعة غير الحزبية للبرلمان)، والتي لا يزال لبعضها تأثيراته القائمة والمحتملة في مستقبل التجربة الديمقراطية الكويتية؟
- (4) ما مدى قابلية الثقافة السياسية والقيم السائدة في المجتمع الكويتي لإعاقه التجربة الديمقراطية الكويتية أو تعزيزها؟
- (5) ما هي أبرز الإشكاليات والتحديات التي تواجه التجربة الديمقراطية الكويتية والتي لها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، الآنية والمستقبلية، وكيف يمكن مواجهتها والحد من تأثيرها؟

5- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهج التحليل التاريخي، باستعراض جذور التجربة الديمقراطية الكويتية ومراحل تطورها، والملاحظ العامة لهذه التجربة، واستخدمت كذلك منهج تحليل النظم، من خلال التركيز على دور صانع القرار أو القيادة السياسية باعتباره عامل أساس في تطور وتقدم التجربة الديمقراطية أو انكفائها.

6- متطلبات النظام الديمقراطي:

قدّم روبرت دال Robert Dahl أحد أهم دارسي ومنظري الديمقراطية المعاصرة، مجموعة من المتطلبات التي لا بدّ من توفرها في أي نظام سياسي حتى يمكن اعتباره ديمقراطياً، وهي:

- 1- حرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها.
- 2- حق التصويت.

- 3- الأهلية للمناصب العامة.
- 4- حق القادة السياسيين بالتنافس على كسب الدعم.
- 5- مصادر بديلة للمعلومات.
- 6- انتخابات حرة ونزيهة.
- 7- مؤسسات صانعة لسياسة الحكومة تعتمد على التصويت.⁽¹⁾

ويبدو جلياً أن مثل هذه المتطلبات لا تتوفر مجتمعة إلا في الديمقراطيات الغربية، باعتبارها أعرق الديمقراطيات في العالم المعاصر، أما فيما يتعلق بحالة الدراسة، وهي التجربة الديمقراطية الكويتية، فإن لديها بعض هذه المتطلبات، خاصة حرية التعبير وحق التصويت وانتخابات حرة ونزيهة، ورغم وجود دستور عقدي ومجلس نيابي، إلا أنه لا يوجد تداول سلمي للسلطة مع هيمنة شبه كاملة ومطلقة للأسرة الحاكمة على مفاصل الدولة والجهاز التنفيذي حيث يسيطر أفراد الأسرة الحاكمة على الوزارات السيادية في الدولة، وهناك تجمعات سياسية لم يعترف بها بعد، فالتمييز لا زال سارياً بين المواطنين ولا سيما فئة البدون، هذا التمييز يجعل المشاركة مقتصرة على نسبة قليلة من المواطنين ويوجد حالة من عدم المساواة بين أبناء الوطن الواحد، وذلك على النحو الذي سنوضحه في هذه الدراسة، ومما لا شك فيه أن على الكويت تجاوز هذه العقبات واستكمال بقية متطلبات النظام الديمقراطي من أجل الوصول إلى مرحلة النضوج أو الاكتمال الديمقراطي.

7- الدراسات السابقة:

لم تنل التجربة الديمقراطية الكويتية اهتماماً كبيراً من قبل الدارسين والمحللين السياسيين بالقدر الذي تستحقه، ومعظم الدراسات التي أمكن الاطلاع عليها في هذا المجال تناولت المسألة الديمقراطية في الوطن العربي أو دول الخليج بشكل عام، أو بعض جوانب التجربة الديمقراطية الكويتية، ويمكن تقسيم الدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية إلى قسمين:

القسم الأول تناول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام، وكيفية الخروج من هذه الأزمة، ومن أبرز وأقدم الدراسات في هذا المجال، والتي كتبت قبل نصف قرن ولا تزال نتائجها متطابقة وآخر التحليلات اليوم، دراسة المفكر العربي شارل عيساوي⁽²⁾، حيث تناول التفسيرات المتعددة لغياب الديمقراطية في الشرق الأوسط، ومنها أن الديمقراطية غرسة بطيئة النمو، تطورت في الغرب بصفة تدريجية عبر قرون عديدة، وفي ظل مناخ ملائم توفر لها، وليس من المتوقع ازدهارها عند نقل هذه الغرسة إلى تربة شرقية معادية... هذه التربة لم تولد منذ فجر التاريخ سوى الطغيان والاستبداد. واستعرض الكاتب غياب الأسس الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتوفير التربة والمناخ المناسب لنمو ونضوج الديمقراطية مثل حجم السكان والمساحة،

البنية الاقتصادية وتوزيع الثروة والدخل، التجانس الوطني واللغوي والديني، ومستوى التعليم، ومؤسسات المجتمع المدني، وأشار إلى أن منطقة الشرق الأوسط تعاني من الاختلالات في المجالات السابقة، وبالمحصلة فإن التربة الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط ما زالت غير عميقة على نحو كاف لتمكين الديمقراطية السياسية من النمو والانتعاش، والمطلوب إحداث تحول اقتصادي واجتماعي ضخم باتجاه تقوية المجتمع وجعله قادراً على تحمل ثقل الحكومة العصرية، واستنتج عيساوي أن أمام بلدان الشرق الأوسط طريقاً طويلاً وجهوداً كثيرة مضيئة حتى تتلمس طريقها نحو الديمقراطية.

وفي دراسة مشابهة يرى برهان غليون⁽³⁾ أن بعض الدول العربية شهدت نوعاً من التطور الديمقراطي، تمثل بالسماح بالتعددية الحزبية، وإجراء انتخابات دورية، والسماح بهامش من حرية التعبير، واستقلال القضاء. لكن هذه التطورات لم تؤثر بشكل جوهري في طبيعة السلطة ونمط ممارسة الحكم، حيث حرصت النظم الحاكمة على إحاطة هذا التطور الديمقراطي بجملة من القيود السياسية، القانونية، الإدارية والأمنية، بحيث أفرغتها من مضامينها الحقيقية، وجعلتها مجرد عملية لتحديث النظام التسلسلي أكثر من كونها مدخلاً للتحول الديمقراطي، وبالتالي أصبح الوطن العربي بمثابة الاستثناء ضمن موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم في أواخر القرن الماضي، وبدأت الدول العربية وكأنها عصية على التحول الديمقراطي الحقيقي. ويرأي غليون فإن هذا يعود لأسباب متعددة أبرزها عقدة الأمن، فالدول العربية تعيش شعوراً عميقاً دائماً بالهشاشة وانعدام الأمن؛ الأمر الذي يجعلها أكثر ميلاً للتشدد، والانغلاق والاستبداد، بغية الحفاظ على الأمن والاستقرار، ولا سيما استقرار النظام السياسي.

وفي دراسة للمفكر عبد الإله بلقزيز⁽⁴⁾ تناول فيها الشروط التحتية التي تؤسس لإمكانية تحقيق الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، والتي لا مجال لتحقيقه دونها ولخصها بقيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على السواء، تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبالعلاقات السلطة داخل المجتمع. هذه الثقافة السياسية تحرر مفهوم السياسة القائم على الصراع والعنف إلى منافسة اجتماعية مدنية سليمة قائمة على مبادئ التوافق والتراخي من أجل تحصيل الحقوق وإدارة التوازن بين المصالح، وبالتالي تحل قيم التوافق والتعاقد والتنازل المتبادل محل قيم التسلط والعنف والاحتكار والإلغاء. وخلق هذه الثقافة السياسية الجديدة في الوطن العربي يحتاج إلى صفقة سياسية تاريخية بين السلطة والمعارضة تؤدي إلى الانتقال الديمقراطي وفتح المجال السياسي المغلق وإعادة صياغة مصادر شرعية السلطة على النحو الذي تلته في المصادر العصبوية، والتوتاليتارية، والثيوقراطية، لتحل محلها الشرعية الدستورية المستمدة من أرادة الشعب ومن التوافق الوطني العام.

ومن الدراسات الهامة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، دراسة المفكر الكويتي خلدون النقيب⁽⁵⁾، والتي بيّن فيها أن الحكم الاستبدادي في المشرق العربي قائم على سيطرة الدولة البيروقراطية على المجتمع، من خلال توسيع قدرتها على تنسيق البنى التحتية، بحيث تخترق المجتمع المدني بالكامل، وتجعله امتدادا لسلطتها، وتحقق بذلك الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع. وهذا التسلط يقوم على مجموعة من الأسس، منها: احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع، بقرطة الاقتصاد، أي توسعة القطاع العام وإحكام السيطرة عليه بالقوانين والتشريعات، وقيام شرعية نظام الحكم على القهر، من خلال ممارسة الدولة للإرهاب المنظم ضد المواطنين، وهذه الإجراءات ليست بهدف تحقيق التنمية، وإنما إدامة نظام الحكم، ويرى الباحث أن الدولة التسلطية ربما تكون مرحلة انتقالية في المشرق العربي، حيث شهد العالم العربي في الثمانينيات والتسعينيات نوعا من التحرك الديمقراطي في أكثر من بلد عربي، وأن تعزيز التحول الديمقراطي ومنع العودة إلى التسلطية من جديد، يستلزم تكوين أُممية جديدة حول ميثاق حقوق الإنسان، والحاجات والمقاصد الإنسانية التي تحددها القوى السياسية والاجتماعية والديمقراطية في كل بلد، وتبني مبدأ اشتراكية السوق في الاقتصاد، وهو مبدأ يجمع بين حرية السوق وكفاءته والمساواة، أي التوزيع العادل للدخل في ظل سيادة القانون والديمقراطية.

أما القسم الثاني من الدراسات لعدد من الكتاب والمفكرين العرب، فقد تناول تجربة الحكم ومسيرة الإصلاح السياسي والديمقراطية في دول الخليج العربي بشكل عام، وبعض الدراسات التي تناولت بعض جوانب التجربة الديمقراطية الكويتية ومن أبرز هذه الدراسات:

دراسة الكاتب عبد الرحمن النعيمي⁽⁶⁾ التي تناول فيها جذور الاستبداد السياسي في دول الخليج العربي وآليات إعادة إنتاجه، حيث تسيطر على السلطة السياسية في دول الخليج العربي أسر حاكمة، وصلت إلى الوضعية الراهنة عبر تطور تاريخي، حصلت في أحد مراحله على الدعم الأمني والعسكري والسياسي من الدول الاستعمارية ذات المصلحة (بريطانيا وفرنسا) والولايات المتحدة الأمريكية لاحقا. وبعد اكتشاف النفط، حيث تدفقت على البلاد ثروات هائلة، اعتبرت الأسر الحاكمة الدخل النفطي ملكية خاصة لها وليس ملكية عامة للمجتمع، فأقامت المؤسسات الأمنية والعسكرية التي تربع أفرادها على قممها، وامتدت سيطرتها على بقية ثروات البلاد، وأصبحت تسيطر على كافة مفاصل الدولة، بل على مواقع كثيرة في الجهاز التنفيذي، وبات متعارفاً عليه أن هناك وزارات سيادية لا يمكن لأي مواطن أن يكون مسؤولاً عنها كرئاسة الوزراء أو الخارجية أو الداخلية أو الدفاع أو الأمن أو الإعلام، وانطلاقاً من كونها أسراً مالكة وحاكمة، فإنها تعتبر المواطنين رعايا، وأن من حقها التاريخي الموروث أن تتصرف بالبلاد والعباد كما تراه مناسباً، ما أفرز تطوراً ملحوظاً باتجاه الملكيات المطلقة والاستبداد السياسي الذي يعاد إنتاجه باستمرار عبر المزيد من هيمنة الأسر الحاكمة على السلطة والمال العام، وعدم الاستعداد لتطوير

الوضع السياسي بحيث تشارك فئات اجتماعية أخرى بالسلطة والثروة، بل إن الحديث عن المشاركة السياسية عبر مؤسسات تشريعية تعتبره السلطة بدعة خارجية. ولذلك فإن استمرار هذه الملكيات المطلقة وعدم تجاوبها مع متطلبات شعوبها أو التطورات المتسارعة على الصعيد العالمي باتجاه الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، قد ضاعف من الانغلاق السياسي، وبرزت الأصوات التي تطالب بالديمقراطية والانفتاح السياسي وبالتالي فإن الإصلاح السياسي أصبح ضرورة تاريخية لهذه الأنظمة.

ومن الدراسات التي تناولت مسألة الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، دراسة المفكر علي خليفة الكواري⁽⁷⁾ حول أجندة الإصلاح الجذري من الداخل، والتي تدور حول تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع، ومطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتفعيل دور المجتمع المدني. فهذه المطالب تمثل قواسم مشتركة بين دعاة الإصلاح، ولا تنكر الحكومات أهميتها من حيث المبدأ، وإن اختلفت حول أولوياتها، وترددت أمام وضعها موضع التنفيذ. ويرى الكواري أن هذه المطالب منطقية وعقلانية وملحة، وفيها مصلحة للحاكم إلى جانب المحكوم باعتبارها مخرجاً وطنياً من مسار الضياع الذي تدفع إليه مجتمعات المنطقة دفعاً. ويقترح الكاتب عدداً من الآليات والأدوات لتفعيل أجندة الإصلاح في دول الخليج العربي منها:

1. إنشاء منتدى إقليمي دائم لتعزيز جهود الإصلاح وذلك بالبحث بشكل دائم ومنظم عن قواسم وطنية مشتركة بين حكومات المنطقة وشعوبها، والقيام بالبحث والدراسة والنشر بتوضيح بنود أجندة الإصلاح والدعوة إليها.
2. تنمية مجتمع مدني إقليمي متكامل مع المجتمعات الوطنية يقوم بدوره المهني والثقافي والاجتماعي في صياغة أجندة الإصلاح والمشاركة في تفعيل عملية الإصلاح واستكمال نواقص المجتمع المدني على المستوى المحلي من حيث النوع والكم.
3. العمل على المستوى الإقليمي والدولي وذلك بمد جسور التعاون على المستوى العربي والإسلامي والعالمي لكسب الأصدقاء من أنصار الديمقراطية وتنمية رأي عام خارجي ضاغط باتجاه شرعية المطالب بإصلاح جذري من الداخل.

أخيراً، الدراسات التي تناولت بعض جوانب التجربة الديمقراطية الكويتية ومنها: دراسة د. يوسف غلوم⁽⁸⁾ حول تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في دولة الكويت. حيث أشار الباحث إلى أن الكويت تعتبر الدولة الفريدة في منطقة الخليج والجزيرة العربية التي تلعب فيها الديوانية دوراً سياسياً بارزاً ولا سيما في ظل غياب الأحزاب السياسية. فالديوانية منتدى عام يتم فيه تداول كافة شؤون الحياة والمجتمع، حتى إن بعض الباحثين ذهبوا إلى اعتبار الديوانية برلماناً مصغراً ولكن دون وجود الشرعية المتوفرة في البرلمانات، وبشكل عام فإن الديوانيات

تقوم بادوار ووظائف مختلفة في جميع قطاعات المجتمع الكويتي، ولها تأثير مباشر على القرارات السياسية، وتمثل نوعاً من المؤسسات الوسطى -غير الرسمية - والتي تربط النظام السياسي بالشعب الكويتي، كما أنها تمثل مؤشراً قوياً لقياس الرأي العام الكويتي حول القضايا والأحداث التي يمر بها المجتمع ولا سيما خلال الأزمات السياسية، فعندما حل مجلس الأمة عام 1976 وعام 1986، كان للديوانية الدور الفاعل في الضغط على الحكومة من خلال فعاليات قيادية بإعادة المحافظة على الدستور، واستمرارية المشاركة السياسية.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث على عينة من المجتمع الكويتي، توصل إلى نتيجة مفادها أن الديوانية تلعب دوراً بارزاً في النشاط السياسي والمشاركة السياسية وإيجاد الوعي السياسي، فزيارة الديوانيات التي تناقش القضايا العامة ذات ارتباط قوي بنموذج النشاط السياسي، وهذا يعني أن الأفراد الذين يزورون تلك الديوانيات أكثر نشاطاً وفاعلية في الانتخابات البرلمانية أو البلدية أو جمعيات النفع العام وغيرها، كما أن هذه الديوانية تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنشئة السياسية، حيث تقوم بتجنيد روادها بالفكر السياسي وإقناعهم بضرورة العمل السياسي في المجتمع، كما أن الوعي السياسي يزيد بشكل إيجابي مع زيارة هذه الديوانيات.

ودراسة دندان عبد القادر⁽⁹⁾ حول قانون الانتخاب الكويتي وتأثيره في التجربة الديمقراطية، فهي تشير إلى أن النظام الانتخابي هو أحد المؤشرات التي يقاس على أساسها مدى ديمقراطية نظام سياسي معين، والإشكالية التي يطرحها المؤلف تدور حول مدى قدرة النظام الانتخابي الكويتي على الاستجابة لمتطلبات النظام الديمقراطي أم إنه يعد عائقاً أمام تقدم التجربة الديمقراطية ويتطلب إصلاحاً ومراجعة أو تغييراً جذرياً. ويقدم المؤلف تأصيلاً نظرياً لأهمية الانتخابات في العملية الديمقراطية، وبالتالي فإن مقياس الحكم عليها يقوم على الشروط السياسية والمؤسسية والقانونية التي تشغل ضمنها آلية الانتخاب مثل: حرية الاختيار أمام المواطن، ونزاهة العملية الانتخابية وحرية تشكيل الأحزاب السياسية، ووجود سلطة قضائية مستقلة، وإعلام حر ومستقل يؤدي دوراً رقابياً، وبناء على ذلك يستعرض المؤلف قانون الانتخابات الكويتي الذي وضع في عام 1962 وأجريت وفقه كل الانتخابات التي شهدتها الكويت حتى عام 2003م، وهي فترة كافية لتقييم القانون، حيث برزت العديد من الانتقادات لهذا القانون منها: ضيق القاعدة الانتخابية باقتصاره على فئة الذكور البالغين 21 سنة يوم الانتخاب، وحرمان المرأة ورجال القوات المسلحة والشرطة والجالية الكويتية في الخارج والبدون من حق الانتخاب. وتقسيم الكويت إلى عدد كبير من الدوائر الانتخابية وهي دولة صغيرة المساحة، حيث قسمت إلى 10 دوائر حتى عام 1981 ثم إلى 25 دائرة مما أدى إلى تمييع العملية الانتخابية وإضعاف سلطة البرلمان، ثم تناول المؤلف إصلاح النظام الانتخابي الكويتي وذلك بمنح المرأة حقوقها السياسية وتغيير نظام الدوائر الانتخابية وتقليصها إلى 5 دوائر، ويخلص المؤلف إلى ضرورة تطوير النظام الانتخابي وإصلاحه

بتوسيع قاعدة المشاركة للفئات المحرومة من الانتخاب، وضبط الإنفاق على الحملات الانتخابية والقضاء على مظاهر شراء الأصوات، وأخيراً السماح بإنشاء الأحزاب السياسية التي تمثل القوى والأيدولوجيات السائدة في المجتمع الكويتي، وتمكينها من تقديم مرشحيها ضمن قوائم منظمة للتصويت عليها، بدلاً من النظام الفردي المتبع حالياً، إذ يظل غيابها من أهم المآخذ على التجربة الديمقراطية الكويتية.

على الرغم من أهمية دراسة أسباب تعثر أو غياب الديمقراطية في الوطن العربي ودراسة تجربة الحكم ومسيرة الديمقراطية ودعوات الإصلاح في دول الخليج العربي، إلا أن الحاجة تقتضي دراسة واقع التجربة في كل بلد عربي على حده إذ إن لكل دولة خصوصيتها؛ ذلك أن التعميم أحياناً قد يكون فيه قدر كبير من المجازفة والتسرع، وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واحدة من أقدم التجارب الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام، وفي منطقة الخليج العربي بشكل خاص، لكونها تجربة تاريخية رائدة ومتميزة وجديرة بالدراسة والوقوف أمام منطلقاتها والمحطات التي مرت بها، من أجل رصد مواطن التقدم في هذه التجربة، والتعرف على أوجه الضعف والقصور، مما يساعد على تقديم المقترحات اللازمة لتقدمها وإنجاحها، والوصول بها إلى مرحلة التعزيز الديمقراطي، بحيث تتوافق مع التغيرات التي شهدتها المجتمع العربي ولا سيما مع انطلاق ما يسمى بالربيع العربي، وكذلك ظروف العصر على المستوى الدولي حيث أصبحت الديمقراطية نموذجاً في الحكم ومنهجاً في الحياة على الصعيد العالمي.

لمحة تاريخية:

توزعت النظم السياسية في مجتمعات الخليج العربي قبل ظهور النفط من حيث درجة المشاركة في السلطة (من خارج الأسر الحاكمة) في نشأتها الأولى إلى صنفين، الأول: وهو الذي انعدمت فيه تلك المشاركة وتركزت في أضيق حدود، وخاصة بيد الأسر الحاكمة، وهذا ينطبق على حالات السعودية، الإمارات، قطر والبحرين. أما الصنف الآخر فكانت المشاركة والاختيار أساس شرعية قيامها، وهذا الصنف يتمثل في حالتي عُمان والكويت.⁽¹⁰⁾

نشأت الكويت في القرن السابع عشر من مجموعة من القبائل التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية واستقرت في منطقة الكويت، ومنذ البداية نظمت العلاقات في المجتمع الجديد على أساس ما يشبه العقد الاجتماعي، حيث تم اختيار الحاكم طوعاً من أسرة آل الصباح، بحيث يتحمل أعباء الحكم والمسؤولية، ويقوم الشعب بالإنتاج وتمويل المؤسسة الحاكمة مادياً وشخصياً، وكان ذلك الإرث من الحكم المشترك قبل اكتشاف النفط، حيث كان الاعتماد على أنشطة اقتصادية مرتبطة بالبحر، مثل صناعة اللؤلؤ والسفن والتجارة⁽¹¹⁾، ومما لا شك فيه أن عمل الكويتيين بالتجارة

مكّنهم من الاطلاع على تجارب ديمقراطية في دول أخرى مثل الهند⁽¹²⁾، فالحركة السياسية التي سعت إلى توسيع دائرة المشاركة في السلطة والمناذبة بإنشاء المجالس بدأت من التجار، الذين مثّلوا طبقة مهمة في الكويت بفضل ثرواتهم واطلاعهم، وقد كانت هذه الطبقة منسجمة ومتماسكة، وكان لها تأثير ملموس نظرا لمساهمتها في موارد الدولة، فلا عجب أن تقود هذه الفئة الصغيرة مسيرة الديمقراطية في الكويت⁽¹³⁾.

وقد أدت هذه الاتفاقية غير المكتوبة إلى نوع من الحكم المشترك أو التفاهم المتبادل بين الحاكم "عائلة الصباح" والمحكوم "المجتمع الكويتي"، ويبدو أن مثل هذا الاتفاق قد أثر فيما بعد على طبيعة وخصائص وصفات الطرفين، حيث نجد الشعب موالياً للحاكم وملتصقاً بحقوقه، وبالمقابل نجد الحاكم يستجيب لرغبات وتطلعات الشعب، ويعمل على رعاية مصالحه، وهكذا نجد أن الحكم لم يفرض بالقوة وإنما بالتراضي والاتفاق، وقام على أساس الشورى ولم يتمتع الأمير فيه بسلطة مطلقة.

وعلى مر السنين ترسّخ مفهوم الشرعية التاريخية لآل الصباح كأسرة حاكمة في الكويت، حيث انتقلت السلطة بشكل تقليدي بين أفراد آل الصباح، وبقيت الأمور تسير بشكل هادئ حتى عام 1899، حين وقع حاكم الكويت حين ذاك اتفاقية سرية مع بريطانيا، أصبحت الكويت بموجبها محمية بريطانية⁽¹⁴⁾، وكان من نتائج تلك الاتفاقية، أن أسلوب آل الصباح في الحكم أخذ يعتمد على السلطة الفردية المدعومة من قوة خارجية "بريطانيا" ويحاول فرض أسلوب سياسي أكثر تسلطاً، الأمر الذي اعتبر خروجاً على مبادئ الحكم المشترك، وأدى إلى شيوع نوع من عدم الرضا بين أصحاب النفوذ في البلاد ولا سيما فئة التجار. وقد تراكمت مشاعر عدم الرضى وأدت إلى ما يعرف بأحداث عام 1921 التي تعتبر نقطة البداية في مسيرة التجربة الديمقراطية الكويتية حين طالب المحتجون بدستور مكتوب⁽¹⁵⁾.

مسيرة التجربة الديمقراطية الكويتية

على الرغم من قدم تجربة الحكم المشترك في الديمقراطية الكويتية، والتي تعود إلى القرن الثامن عشر، إلا أن الرغبة الشعبية للكويتيين في المشاركة في الحكم بشكل مؤسسي بدأت في عام 1921، واستمرت حتى الاستقلال في عام 1961، وكذلك استمرت المسيرة في السنوات اللاحقة، ولكنها كانت تتقدم وتراجع تبعاً للظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ويمكن استعراض هذه المسيرة من خلال ثلاث مراحل أساسية وهي:

1- المرحلة الأولى 1921 – 1960: الحكم المشترك

منذ نشأة المجتمع الكويتي فقد غلبت على العلاقات فيه بين الحكّام (آل الصباح) والمحكومين (المجتمع الكويتي) الأساليب السلمية البعيدة عن العنف الذي كان سائداً في المنطقة العربية، وبالتالي كان هناك نوعٌ من التفاهم المتبادل بين الحكّام والمحكومين، كما ترتّب عليه أن يتعود الشعب الكويتي على تجاوب حكامه مع تطلّعاته وآماله ومتاعبه وشكواه، وهو ما يسمى بـ (تراث الحكم المشترك)، وتمثّل أحداث عام 1921 نقطة البداية في مسيرة التجربة الديمقراطية الكويتية، حيث شهدت الكويت في تلك الفترة نوعاً من الفوضى السياسية نتيجة الخلافات بين أعضاء الأسرة الحاكمة، الأمر الذي دفع أعيان البلاد إلى توجيه نداء إلى الأسرة الحاكمة يطالبون فيه بإنهاء الصراعات بين أفراد العائلة الحاكمة، وتسمية أحد أفرادها كأمير للبلاد، والمطالبة بتشكيل مجلس استشاري يشارك من خلاله المواطنون في عملية صنع القرار وإدارة شؤون البلاد، على أساس العدل والمساواة، وقد استجابت العائلة الحاكمة للنداء، وتم تسمية الشيخ أحمد الجابر حاكماً للبلاد، وتم تشكيل أول مجلس استشاري في تاريخ الكويت تألّف من 12 عضواً تم تعيينهم، أكد أن الشعب هو مصدر السلطات، وأنه ممثّل بنوابه المنتخبين، وأن لمجلس الأمة وحده حق التشريع، وأن كافة المعاهدات والامتيازات لاغية إذا لم يصادق عليها مجلس الأمة⁽¹⁶⁾، ولكن سرعان ما بدأ مجلس الأمة بالتشكيك بامتيازات النفط التي منحها آل الصباح للبريطانيين مما حدا بالأمير إلى المسارعة في حل المجلس بدعم من البريطانيين.

وعلى الرغم من الصلاحيات المحدودة للمجلس، وقصر مدته، حيث حلّ بعد أشهر قليلة من تشكيله⁽¹⁷⁾، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية الحدث وذلك للأسباب التالية:

- 1- كشف عن الوعي السياسي المبكر للمجتمع الكويتي، وإيمانه بالمبادئ الديمقراطية، وأن الشعب مصدر السلطات، وقد بقيت هذه المبادئ حية في أذهان الناس حتى الحصول على الاستقلال في عام 1961 وصياغة الدستور وإعلانه.
- 2- استجابة الحاكم للمطالب الشعبية وإيمانه بحق الشعب في المشاركة والحوار بشأن إدارة شؤون البلاد.
- 3- أظهر دور التجار ووعيهم ونفوذهم كقوة مؤثرة في الحياة السياسية في الكويت، حيث استمر تأثير هذه الفئة في السنوات اللاحقة.
- 4- كشف دور بريطانيا في مناوأة الحكم الديمقراطي إذا ما تعارض مع مصالحها، حيث تم حل المجلس بضغط من بريطانيا عميدة الديمقراطيات الغربية⁽¹⁸⁾.

وفي السنوات اللاحقة، استمرت المطالبة الشعبية والنضال السياسي، وكانت المحاولة الثانية في عام 1938، حيث تم في ذلك العام إصدار دستور وتشكيل مجلس، إلا أنه تم حل المجلس بعد ستة أشهر، وقد رافق ذلك القرار أحداث عنف لم تشهدها الكويت من قبل، وكانت هذه المحاولة أكثر نضوجاً من محاولة عام 1921، كما أنها ارتبطت بعوامل خارجية منها: الأحداث الجارية في فلسطين، محاولات الشعب الكويتي تقديم الدعم للثورة الفلسطينية، وكذلك العامل العراقي الذي تمثل بالحكم الملكي الهاشمي في العراق في عهد الملك غازي، حيث كان النظام السياسي الملكي البرلماني في العراق يمثل النموذج كنظام للحكم بالنسبة للكويتيين، كما أن نسبة كبيرة من المثقفين الكويتيين كانوا قد تلقوا تعليمهم في العراق وتأثروا بالتجربة الديمقراطية العراقية⁽¹⁹⁾.

شهدت الكويت بعد ذلك فترة من الهدوء النسبي، ولا سيما أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1944)، واستمرت الأوضاع على هذا النحو حتى عام 1950، ففي بداية الخمسينات شهدت الكويت نشاطاً سياسياً متزايداً ولعبت الأفكار القومية دوراً في ذلك، وكان من أبرز مظاهر النشاط السياسي نشوء بعض مؤسسات المجتمع المدني مثل الأندية والاتحادات المهنية، وتقديم العرائض الشعبية، واستخدام المنشورات السياسية كوسيلة للتعبير عن الاستياء من الأوضاع العامة في البلاد، الأمر الذي دفع الحاكم إلى العودة إلى مبدأ الانتخاب لبعض المجالس الحكومية، مثل البلديات ومجالس التعليم، وبدل أن تؤدي الانتخابات إلى مزيد من الانفتاح السياسي وتدعيم اتجاهات الإصلاح المؤسسي وتعزيز المسيرة الديمقراطية، إلا أنها عانت من التعثر، وعدم الثبات والتراجع، حيث كانت ردة فعل الحكومة على النشاطات السياسية إغلاق الأندية، وإيقاف صدور الصحف ومنع النشاطات ذات الطابع الجماهيري، واستمرت القيود على الحياة السياسية حتى إعلان الاستقلال في عام 1961.

وخلال هذه المرحلة فقد تم اكتشاف النفط، وهذا أدى إلى تحرر النظام السياسي من الاعتماد على فئة التجار ومصادر الإنتاج المحلية التقليدية، وتمتع النظام السياسي بدرجة عالية من الاستقلال الاقتصادي وأصبح النظام الاقتصادي بأكمله معتمداً على الدولة في الإنفاق، كما أعطى الربيع النفطي للدولة القدرة على بناء مؤسسات وأجهزة بيروقراطية لتوزيع المنافع على المجتمع والسيطرة على النشاط السياسي، فعلى سبيل المثال طبقة التجار كانت قبل اكتشاف النفط طبقة متميزة باعتبارها الممول الأول للميزانية، ولكن بعد اكتشاف النفط أصبحت هذا الطبقة تابعة للدولة ومعتمدة عليها في سبيل استمرار رخائها الاقتصادي، وهكذا تخلى التجار عن نفوذهم السياسي الرسمي ومطالبهم بالمشاركة السياسية في سبيل الحصول على مزايا اقتصادية، وبشكل عام فقد مكن النفط الدولة من إحكام سيطرتها على كافة فئات المجتمع بتذكيرهم أنها بواسطة أجهزتها وقوانينها تستطيع منحهم الحقوق الاقتصادية أو منعها عنهم. فالدولة هي موزع

المزايا والمكاسب في المجتمع وأصبح الحديث عن المشاركة السياسية أو انتقاد الأوضاع العامة في البلاد أمراً محفوفاً بالمخاطر، وبالمجمل فقد أدى الربيع النفطي إلى تحديث اقتصادي ورخاء اجتماعي ولكنه لم يخلق انفتاحاً سياسياً، لا بل سعت الدولة إلى خلق سياسة رقابية صارمة تحول دون نمو الديمقراطية وازدهارها.⁽²⁰⁾

المرحلة الثانية 1961-1990: النظام الدستوري

بعد إعلان الكويت استقلالها كدولة ذات سيادة، أعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم تبعية الكويت للعراق وبطلان استقلالها، إلا أن الضغوط العربية وعلى رأسها دور جمال عبد الناصر، إضافة إلى الدعم الدولي وخاصة البريطاني أدت إلى إنهاء الأزمة⁽²¹⁾، وإن كان للتهديدات العراقية أثرٌ على النظام السياسي في الكويت، وعلى النهج الذي اتبعه في السنوات اللاحقة، خاصة فيما يتعلق بالمسيرة الديمقراطية⁽²²⁾.

أعلنت الكويت بعد الاستقلال أنها ستبنى النظام البرلماني، ودعت الحكومة إلى انتخابات عامة لانتخاب المجلس التأسيسي، الذي كانت مهمته الأساسية وضع الدستور، وقد تضافرت عدة عوامل دفعت العائلة الحاكمة في الكويت إلى الأخذ بالنظام شبه البرلماني ويمكن تلخيصها بالتالي:

- 1- ضغوط فئة التجار المتحمسين لإصلاح سياسي حقيقي وتبني شكل من أشكال الحكم البرلماني.

- 2- الدعم الشعبي الذي حاز عليه الحاكم خلال أزمة الاستقلال نتيجة التهديدات العراقية.

- 3- التطور الإيجابي للعلاقة بين الحاكم والقوى السياسية المطالبة بالمشاركة الشعبية.

وبعد إجراء الانتخابات، تم تشكيل لجنة لصياغة الدستور، وأثناء صياغته لعب الأمير عبد الله الصباح دوراً توفيقياً فعلاً بين العناصر المختلفة داخل المجلس التأسيسي بشكل عام، وداخل لجنة صياغة الدستور بشكل خاص، وقدم الكثير من التنازلات التي كانت محل انتقاد بعض أوساط العائلة الحاكمة. هذا الدور الذي لعبه الأمير يسجل له، حتى أنه يسمى "أبو الدستور". وقد أقر المجلس التأسيسي الدستور في نهاية عام 1962 وصادق عليه الأمير، وهو أقدم دستور على الصعيد الخليجي. وكان من أبرز ملامحه ما يلي⁽²³⁾:

- 1- نص الدستور على أن عرش الإمارة وراثي في أسرة آل الصباح (مادة 4)، كما أن الأمير غير مسؤول عن أي تبعية وغير خاضع لأي مساءلة سياسية (مادة 54)، ويختار الأمير وريثاً له، والذي لا بد له من نيل موافقة البرلمان.

- 2- أكد الدستور أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، وأن السيادة للأمة وهي مصدر السلطات (مادة 6)، حيث يختار الشعب ممثليه وفق انتخابات حرة منتظمة.
- 3- أكد الدستور مبدأ المساواة في الحقوق دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل، أو اللغة أو الدين (المادة 29).
- 4- كفل الدستور العديد من الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن، فإلى جانب حق الانتخاب السياسي، فقد نظمت الحرية الشخصية في المواد 30، 31، 32، 33، 34، 35، وحرية الرأي في المادة 36، وحرية الصحافة والإعلام في المادة 37، وحرية المراسلة في المادة 39، وحقوق التعليم والعمل في المواد 40 و 41 على التوالي.
- 5- قررت المادة (43) من الدستور حرية تكوين الجمعيات والنقابات دون اشتغال نص المادة على حرية تشكيل الأحزاب السياسية أو حظرها.
- 6- قررت المادة (50) من الدستور الفصل بين السلطات بشكل صريح.
- 7- تتمتع السلطة القضائية في الكويت بدرجة عالية من الاستقلالية إن ينص الدستور في المادة رقم (163) على أنه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال من الأحوال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء، ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل.
- 8- تكفل نصوص الدستور مبدأ تداول السلطة التشريعية عبر انتخابات دورية وتنص المادة رقم (56) من الدستور على أن يُعيّن الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد إجراء مشاورات تقليدية يستطلع بموجبها وجهة نظر الشخصيات السياسية صاحبة الرأي في البلاد، إلا أنها مشاورات غير ملزمة.
- 9- نصّ الدستور على أن لمجلس الأمة سلطة مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها بموجب المواد 98، 99، 100، 101، ولكن خلافاً للنظم البرلمانية، لم يعط الدستور لمجلس الأمة صلاحية إسقاط الوزارة بكاملها، وإنما أعطى للمجلس صلاحية حجب الثقة عن الوزراء بشكل فردي بعد تقديم استجواب للوزير ومناقشته، ولكن بموجب المادة (102) يستطيع المجلس أن يُعلن عدم التعاون مع الوزارة، وفي هذه الحالة، فإنه يترك الأمر للأمير لحسم الموضوع، إما بحل البرلمان، أو إعادة تشكيل الحكومة، وبذلك يكون الأمير هو الحكم ويقرّر ما يراه مناسباً وفقاً لمصلحة الوطن.

10- قيد الدستور صلاحية الأمير في حل المجلس، إذ لا يحق حل المجلس للسبب نفسه مرة أخرى، وأن تجري الانتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل، أو استعادة المجلس المنحل كامل سلطاته الدستورية.

ويبدو من أبرز ملامح الدستور أن نظام الحكم الكويتي مزيج من النظام البرلماني والرئاسي، مع ميل أكثر باتجاه النظام البرلماني، وتكفل نصوص الدستور الكثير من الحقوق والحريات العامة، ولكنها في نفس الوقت تحيل إلى القوانين تنظيم هذه الحقوق والحريات، بما يمكن أن يؤدي إلى تقييدها قانونياً على الرغم من كفايتها دستورياً، والدستور الكويتي من حيث اشتماله على المبادئ الديمقراطية من الناحية النظرية يعدّ واحداً من أفضل الدساتير العربية، وهو بالتأكيد الأفضل بين دساتير دول الخليج، ويعدّ كذلك وثيقة مفصلية وقوية تحدّ فعلياً من سلطة الأمير والعائلة الحاكمة، ولكن بشكل لا يرقى إلى مستوى ديمقراطية دستورية حقيقية، لكنه فريد بين الملكيات الأخرى في المنطقة، إلا أن المبادئ النظرية والنصوص الدستورية شيء والممارسة العملية شيء آخر مختلف كلياً، وهذا ما سيتضح جلياً عند استعراض المسيرة الديمقراطية في الكويت منذ صدور الدستور في عام 1962 حتى عام 2011.

بعد إصدار الدستور تم إجراء أول انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الأمة والبالغ عددهم 50 عضواً، وقد مارس المجلس دوره بشكل عادي حتى عام 1964 عندما تشكلت حكومة جديدة ودخلها بعض الوزراء الذين اعتبر وجودهم في الحكومة مخالفاً للمادة (131) من الدستور⁽²⁴⁾، واتهم بعضهم بالفساد، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء إلى مطالبة الأمير بحل البرلمان، غير أن الأمير رفض ذلك، وأمر رئيس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة، تؤخذ فيها وجهة نظر مجلس الأمة بالاعتبار، ومن الجدير بالذكر أن أمير الكويت في تلك الفترة الشيخ عبد الله السالم الصباح كان محل احترام كافة أركان الحكم والمعارضة، ولعب دور صمام الأمان بين أفراد الأسرة الحاكمة المعارضين لوجود مجلس الأمة، وبين القوى السياسية الأخرى، وساهم بشكل ملموس في استقرار النظام السياسي⁽²⁵⁾.

وبكلمات أخرى يمكن القول إنّ الشيخ عبد الله الصباح كان مؤمناً بالمبادئ الديمقراطية، وبالمشاركة في الحكم بين العائلة الحاكمة والمجتمع، غير أن خليفته الشيخ صباح السالم (1967-1975) والشيخ جابر الصباح (1975-2006) لم يكونا ميالين إلى الدستورية والديمقراطية البرلمانية، وذلك على النحو الذي سنفضله لاحقاً.

بوفاة الشيخ عبد الله، شهدت الكويت الكثير من الأحداث السياسية في الفترة من 1966-1970 مثل حل المجالس البلدية، ثم حل مجلس الأمة، وإجراء انتخابات شابها الكثير من المخالفات، واتهمت الحكومة بالتدخل فيها وتزويرها، وفي عام 1971 تم انتخاب مجلس جديد،

مُثلت فيه المعارضة بشكل جيد، ثم جاءت حرب عام 1973 وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى تراجع المسيرة الديمقراطية، حيث سمح ازدياد مردود النفط في الدولة لآل الصباح بالتحرك من اعتمادهم على التجار في توفير الدعم المالي، كما وفر النفط إمكانية للحكومة لتحقيق مزيد من الرخاء الاقتصادي للمجتمع الكويتي، وكان ذلك على حساب الانفتاح السياسي، وبالتالي لم تتردد الحكومة في حل البرلمان وتعليق الدستور، وظهر جلياً أن النفط أعاق الديمقراطية⁽²⁶⁾.

وفي عام 1975 أُجريت انتخابات لمجلس جديد، ثم حل في عام 1976 وكانت الظروف الإقليمية السبب الأبرز في تراجع المسيرة الديمقراطية، حيث الحرب الأهلية في لبنان، والمخاوف من أن تؤدي الديمقراطية في الكويت إلى الفوضى والانقلاب⁽²⁷⁾.

وفي عام 1981 أُجريت انتخابات جديدة شاركت فيها كافة القوى السياسية في الكويت (التجار، والقبائل، ونواب الحكومة، والشيعية، والجماعات الإسلامية)، وفازت فيها العناصر المؤيدة للحكومة وخسرت المعارضة، وقد أظهرت هذه الانتخابات الأبعاد الطائفية والعرقية والقبلية للمجتمع الكويتي، وكان للثورة الإيرانية عام 1979 والحرب العراقية - الإيرانية أثرٌ واضح في تأجيج البعد الطائفي⁽²⁸⁾.

استمر المجلس حتى عام 1985 حيث جرت انتخابات جديدة، ونجحت بعض عناصر المعارضة بالعودة إلى البرلمان، غير أن هذا المجلس حل في عام 1986 ولأسباب مشابهة لأسباب حل مجلس عام 1976، وتم تغيب البرلمان حتى عام 1989 حين استجابت الحكومة لمطالب العودة للحياة النيابية، وشكل مجلس نيابي مؤقت هو (المجلس الوطني) بطريقة مختلطة، جمعت بين التعيين والانتخاب، وكان أضعف من المجلس النيابي سواء من حيث الصلاحيات أو التمثيل الشعبي، وتوقفت أعمال هذا المجلس في عام 1990 بسبب الغزو العراقي للكويت⁽²⁹⁾.

المرحلة الثالثة 1991-2011 الديمقراطية المقيدة

انتهت الأزمة العراقية - الكويتية التي اندلعت في صيف عام 1990 بهزيمة العراق وتحرير الكويت، وقد شكل الاحتلال العراقي والأحداث التي تلتها منعطفاً هاماً في الحياة السياسية الكويتية. وأثناء الاحتلال العراقي للكويت، عقد مؤتمر في جدة في السعودية بحضور مجموعة من الشخصيات الوطنية الكويتية، وعدد من أعضاء الأسرة الحاكمة، برعاية أمريكية - سعودية، واتفق المشاركون في المؤتمر على تجديد دعمهم لآل الصباح كعائلة حاكمة في البلاد، مقابل التزام العائلة الحاكمة بالثوابت الدستورية، ومنها عودة الحياة البرلمانية⁽³⁰⁾، وقد التزمت الأسرة الحاكمة بذلك الاتفاق، حيث تجري الانتخابات في الكويت بشكل دوري منذ عام 1992 وحتى الآن، وعلى

الرغم من بروز معارضة قوية في البرلمان إلا أن ذلك لم يؤدِّ إلى تعطيل الدستور أو تغييب البرلمان.

كان هذا الاتفاق أشبه ما يكون بعقد سياسي جديد بين الحاكم والمحكوم، ومن الجدير بالذكر أنه وأثناء الاحتلال العراقي للكويت برز دور المعارضة السياسية، حيث لعبت دوراً في المقاومة، وشاركت في مؤتمر جدة، وبعد التحرر أصبحت المعارضة السياسية أكثر قبولاً لدى الشارع الكويتي والنظام السياسي. واستجاب أمير البلاد للمطالب الشعبية بعد التحرير، وأجريت الانتخابات في موعدها في عام 1992 وحصلت المعارضة على تمثيل جيد في البرلمان، أتاح لها فرصة المشاركة في تشكيل الحكومة، وقد كان من ثمار مشاركة المعارضة في الحكومة إلغاء محكمة أمن الدولة باعتبارها مخالفة للدستور، وفتح ملفات مسؤولين متورطين بقضايا فساد، منهم وزير نفط سابق من أفراد الأسرة الحاكمة، وأخيراً تعيين سيدة بمنصب رئيس جامعة الكويت، وتعدّ هذه إنجازات للمعارضة وتعزيزاً لمسيرة التجربة الديمقراطية في الكويت⁽³¹⁾.

واصلت المسيرة الديمقراطية في الكويت تقدمها فأجريت الانتخابات البرلمانية في الأعوام 1996 و1999 و2003 و2006 و2009 وكان من أبرز ملامح هذه الفترة منذ عام 1999 وحتى 2009 سلسلة الأزمات المتكررة بين البرلمان والحكومة والتي غالباً ما انتهت بحل البرلمان أو إقالة الحكومة.

هذا التوتر في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أثر على سلوك الحكومة تجاه البرلمان، وعلى سلوك الكثير من النواب تجاه الحكومة، حيث أخذ على البرلمان المبالغة في تقديم الاستجابات لأعضاء الحكومة، ولأسباب بعيدة أحياناً عن المصلحة العامة، وتاريخياً كان البرلمان معرقلاً لمسيرة الإصلاح السياسي برفضه أكثر من مرة إعطاء المرأة حقوقها السياسية، والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات تصويتاً وترشيحاً، وتجدر الإشارة إلى أنه بدأ نضال المرأة الكويتية من أجل الحصول على حقوقها السياسية في عام 1971، حيث عقد المؤتمر النسائي الكويتي الأول، والذي خرج بأول عريضة تطالب بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية، ورفعت العريضة لرئيس مجلس الأمة الذي أحالها إلى لجنة العرائض والشكاوى بالمجلس، وقد بحثتها اللجنة في عدد من الجلسات ثم قررت حفظها، ومنذ ذلك التاريخ فقد شهد مجلس الأمة الكويتي نقاشات حادة حول هذه المسألة، ولكنه استمر في اتخاذ موقف رافض للاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة الكويتية حتى عام 2006 حين حصلت المرأة الكويتية على حقوقها السياسية كاملة، والمتمثلة بالتصويت والترشيح، بعد أن تقدمت الحكومة بمشروع قانون لإعطاء المرأة حقوقها ووافق عليه البرلمان. وبالتالي فإن مجلس الأمة أحرز منح المرأة الكويتية حقوقها

السياسية لأكثر من ثلاثين عاماً، وأثبتت الحكومة الكويتية أنها أكثر تقدماً وانفتاحاً من المجلس المنتخب⁽³²⁾.

وفي عام 1999 أعلن الأمير حل البرلمان، وهي المرة الثالثة التي يتم فيها حل البرلمان منذ إنشائه في عام 1962، وكانت فترة الانتخابات قصيرة، مع اتهامات للحكومة بالتدخل في الانتخابات لصالح بعض المرشحين. وفي عام 2003 أجريت انتخابات جديدة وصفت بأنها أكثر نزاهة من الانتخابات السابقة، وفي عام 2006 تم حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة، ومنذ عام 2006 شهدت الكويت مواجهات برلمانية حادة بين المجلس والحكومة، اشتملت على طرح الثقة واستجواب الوزراء وعدم استقرار الحكومات أو البرلمان، حيث أصيبت الحياة السياسية بالشلل أو العجز.

وفي عام 2006 توفي أمير البلاد الشيخ جابر الصباح، ودخلت البلاد فيما يشبه أزمة سياسية أو أزمة خلافة، بعد عزز الشيخ سعد عن تولي السلطة، وكان لمجلس الأمة دور حاسم في حل الأزمة، بتمنحية الشيخ سعد وتكليف رئيس الوزراء الشيخ صباح برئاسة البلاد، وهذه سابقة في تاريخ الكويت، إلا أنها عززت دور مجلس الأمة في الحياة السياسية في البلاد⁽³³⁾.

ومن التطورات السياسية التي شهدتها الكويت في عام 2006، الطعن بدستورية القانون الذي يحظر التجمعات أو قانون الاجتماعات العامة، حيث حكمت المحكمة بعدم دستورية القانون، الأمر الذي شجّع المعارضة على المطالبة بمزيد من الإصلاح السياسي وتعديل القانون الانتخابي، لتخفيض عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5، حيث ترتب على هذا العدد (25) عدد من الظواهر السلبية مثل شراء الأصوات وعدم العدالة في تمثيل المناطق، واقترحت الحكومة حل وسط (10) دوائر، إلا أن المعارضة رفضت، مما دفع بالأمير لحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة بموجب قانون الـ (25) دائرة. وكانت الانتخابات التشريعية التي شهدتها الكويت في عام 2006 غير مسبقة في تاريخ البلاد، فهي أول انتخابات شاركت فيها المرأة الكويتية تصويتاً وترشيحاً، حيث ترشح في هذه الانتخابات 28 مرشحة، إلا أنه لم تفز أي واحدة منهن، على الرغم من أن النساء شكلن ما نسبته 57% من الناخبين، ولكن يبدو أن المجتمع الكويتي لم يكن قد نضج بعد لدرجة وصول المرأة إلى قبة البرلمان⁽³⁴⁾.

وكانت نتائج الانتخابات لصالح المعارضة، مما دفع بالحكومة إلى القبول بتعديل القانون وقبول مبدأ الـ (5) دوائر، وهذا أدى إلى تغييرات كبرى في النظام الانتخابي، كما استجابت الحكومة إلى ضغوطات المجلس حول عدد من القضايا، من ضمنها قضايا متعلقة بالفساد وحرية الإعلام⁽³⁵⁾. وفي نهاية عام 2007 دخلت العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة مرحلة جديدة من التأزم، على شكل تصعيد سياسي أدى إلى حل البرلمان، وعاشت الكويت وضعاً سياسياً معقداً

يضاف إلى سلسلة طويلة من التعقيدات في العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة، وفي عام 2008 أجريت انتخابات جديدة، وترشحت (28) سيدة، ولم تحصل أي منهن على عضوية المجلس، إلا أنه تم تعيين 3 نساء أعضاء في مجلس الوزراء فأصبحن بحكم وظائفهن أعضاء في مجلس الأمة وفقاً لنص المادة (80) من دستور دولة الكويت.⁽³⁶⁾

وأخيراً تم حل المجلس وأجريت انتخابات جديدة في عام 2009 وكان من أبرز نتائجها وصول (3) سيدات إلى عضوية مجلس الأمة، وتراجع شعبية التيارات الإسلامية في المجلس الذي حلّ في نهاية العام 2011 إثر الأزمة التي شهدتها الكويت مؤخراً.⁽³⁷⁾ ومما لا شك فيه أن الانتخابات القادمة سيكون لها انعكاساتها المهمة على مستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت، إلا أنه لا يوجد ضمانات بأن المجلس القادم سيكمل مدته الدستورية.

خصائص التجربة الديمقراطية الكويتية

تتميز التجربة الديمقراطية الكويتية بعدد من الخصائص، بعضها تشترك فيها مع بقية دول الخليج العربي ودول العالم الثالث، وبعضها تكاد تنحصر بالكويت، كتجربة ذات طابع خاص، ولعل أبرز ما يميز التجربة الديمقراطية الكويتية ما يلي:

1- عراقة التجربة وقدمها، والتي تعود بداياتها إلى القرن الثامن عشر، فالوعي السياسي المبكر لدى المجتمع الكويتي بفضائل ومزايا الحكم الديمقراطي هو الذي دفعه إلى النضال السياسي، والسعي لمأسسة الحكم، من خلال المطالب الشعبية بالمشاركة في الحكم، بواسطة المجالس المنتخبة أو ما يعرف بإرث الحكم المشترك في البداية، وبواسطة الدستور الذي وضع أسس نظام شبه برلماني، وارتكز على عدد من المبادئ والنصوص، التي أكدت قيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فعلى مدى التاريخ أظهر الشعب الكويتي رغبة حقيقية في المشاركة السياسية والإصلاح، وإيمان بفضائل الديمقراطية، فالتجربة الديمقراطية في الكويت ليست وليدة المرحلة الحالية، إذ تعود في جذورها إلى مرحلة ما قبل اكتشاف النفط أو الاستقلال، حيث لعبت الطبقة التجارية المتماسكة ووجهاء الكويت دوراً رائداً في المطالبة بالمشاركة في الحكم في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي على النحو الذي سبق ذكره.⁽³⁸⁾

2- الدور المركزي للقيادة السياسية أو لأمير البلاد في قيادة المسيرة الديمقراطية وتعزيزها. تاريخياً، لعب أمراء البلاد من آل الصباح دوراً حاسماً في تثبيت وشرعنة مبدأ المشاركة في الدولة بين العائلة الحاكمة والمجتمع، والحاكم لم يعتبر متفوقاً على غيره من الوجهاء، بل مؤدياً لوظيفة معينة كجزء من التوزيع الضروري للعمل في مجتمع واقتصاد ناميين، ومهمته رعاية مصالح المجتمع ككل وليس رعاية مصالح عائلته لوحدها، ولم يفرض الحكم بالقوة،

بل بالتراضي والاتفاق، وهكذا قام الحكم في سياق الشورى، حيث لم يتمتع الأمير بالسلطة المطلقة.

وهكذا لعب عدد من الحكام من أسرة آل الصباح دوراً بارزاً في قيادة المسيرة الديمقراطية وتعزيزها، سواء بالاستجابة للمطالب الشعبية أو التوفيق بين المصالح المتناقضة للأسرة الحاكمة والقوى السياسية أو تقديم المبادرات السياسية مثل منح المرأة حقوقها السياسية، وبالتالي فإن الأسرة الحاكمة في الكويت هي اللاعب الأقوى في النظام السياسي، وهي صمام أمان للدولة ومصدر استقرار للمجتمع حيث إن هناك إجماعاً على شرعية الأسرة، ولا يوجد بديل لها في المجتمع الكويتي.

3- الانفتاح على المعارضة السياسية، والإيمان بدور المعارضة وأهميتها. فالمعارضة صمام أمان وضرورة وطنية وديمقراطية طالما احترمت قواعد اللعبة السياسية، وتبقى معارضة للحكومة وليس للنظام السياسي، ومما لا شك فيه أن المعارضة السياسية ضرورة من ضرورات النظام الديمقراطي، إذ إنه في حالة غياب أو ضعف المعارضة السياسية فإن المسيرة الديمقراطية قد تتعثر أو تنكفئ أو تسير ببطء شديد، وفق رغبة الحاكم وإرادته والظروف المحيطة به. وفي الكويت هناك معارضة سياسية فاعلة ولديها قيادات ذات قواعد شعبية راسخة، تمارس دورها في الرقابة السياسية والمساءلة وإحداث الإصلاح المنشود. وعليه فإن الدور الحيوي الذي تلعبه المعارضة في النظام السياسي في الكويت يختلف عن واقع المعارضة في بقية أنحاء العالم العربي، حيث تتعرض المعارضة للإقصاء والتهميش والانتهاكات إلى حد التخوين، وهذا ما يميز الديمقراطية الكويتية التي تختلف في تعاملها مع المعارضة عن بقية الدول العربية.

4- ضعف المشاركة السياسية. ما تزال نسبة المشاركة في الانتخابات الكويتية متدنية، فالانتخابات التي أجريت في عام 1920 شارك فيها قلة قليلة من أعيان البلاد، وقد توسعت المشاركة تدريجياً في السنوات اللاحقة، حيث إنها في التسعينات ضمت غالبية الكويتيين الذكور الذين تجاوزوا سن 21، وبقيت المرأة محرومة من حق الانتخاب والترشيح حتى عام 2006، لكن الإقصاء ظل يشمل عدداً كبيراً من المواطنين الذكور الذين حصلوا على الجنسية مؤخراً، إضافة إلى ما يقارب 100 ألف من فئة البدون.

5- قابلية التجربة لمزيد من التقدم والتطور. إن التجربة التي بدأت بإرث الحكم المشترك وتوجت بالدستور، تعد اليوم في مقدمة التجارب الديمقراطية الناجحة في الخليج العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، فالكويت اليوم لديها برلمان هو الأقوى في المنطقة العربية، وعلى الرغم من العلاقة المتأزمة بين البرلمان والحكومة، وحله أكثر من 7 مرات منذ عام 1962، إلا أن البرلمان الكويتي يملك صلاحيات دستورية رقابية وتشريعية واسعة، كما أن لدى

الكويت حريات صحفية هي الأعلى سقفاً بين الدول العربية، وتشكل الكويت نموذجاً للتحول الديمقراطي في دول الخليج العربي.

6- **شرعية نظام الحكم.** تعد الشرعية قضية جوهرية بالنسبة إلى أي نظام سياسي، باعتبارها تجسد ممارسته للسلطة استناداً إلى القبول الشعبي والطوعي، وإذا كانت أسرة آل الصباح قد تمتعت بهذه الشرعية بموجب عقد اجتماعي غير مكتوب منذ نشأة الدولة في القرن الثامن عشر وحتى الاحتلال العراقي للكويت في عام 1990، فإنه بعد زوال الاحتلال تعززت هذه الشرعية بالتزام الأسرة الحاكمة بالدستور، واستئناف المسيرة الديمقراطية وعودة الحياة النيابية وهو الأمر الذي حدث فعلاً منذ التحرير حتى الوقت الحاضر.

7- **غلبة الطابع السلمي على مسيرة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الكويت.** سواء من جهة المعارضة السياسية أو القوى والجمعيات السياسية أو استجابة السلطات الحاكمة مع المطالب الشعبية، والابتعاد عن العنف والتشدد والاعتقالات والنفي، وذلك على النحو الذي نعرفه في معظم البلاد العربية.

التحديات التي تواجه الديمقراطية الكويتية

التجربة الديمقراطية الكويتية، شأنها شأن الكثير من التجارب الديمقراطية في الوطن العربي والعالم الثالث، لا تزال مقيّدة وغير مكتملة، ومن ثم فإنه من المتوقع أن تواجه هذه التجربة الكثير من التحديات والعقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الصعيد الداخلي وكذلك التحديات الخارجية التي تفرضها ظروف إقليمية ودولية، والتي من شأنها العمل على إعاقة المسيرة الديمقراطية في الكويت وبالتالي تؤدي إلى انكفائها وتراجعها، ويمكن تلخيص أبرز التحديات والعقبات على النحو التالي:

1- **الخلافات داخل العائلة الحاكمة:** والتي ظهرت جلياً في أعقاب أزمة الخلافة السياسية التي تفجّرت بين فرعي الجابر والسالم في أسرة آل الصباح في عام 2006،⁽³⁹⁾ هذه الخلافات أصبحت معروفة للجميع، وجعلت الأسرة الحاكمة محل انتقادات من المجتمع الكويتي، وتتعلق هذه الخلافات بعدد من المسائل أهمها ما يتعلق بمسألة الحكم والعلاقة بين الأسرة الحاكمة وبقيّة أفراد المجتمع الكويتي. ومما لا شك فيه أن الخلافات داخل صفوف العائلة الحاكمة في الكويت تعيق مسيرة الديمقراطية، وقد يساعد على حل هذه الخلافات فكرة الانتقال إلى نظام برلماني بشكل أوسع، حيث لا يشارك في الحكومة أي عضو من الأسرة الحاكمة، مما يجعلها مسؤولة بالكامل أمام البرلمان، وهذا يحتاج إلى تعديل الدستور. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الدستور الكويتي قد كفل درجة عالية من تكافؤ الفرص أمام المواطنين للتنافس والمشاركة في عملية صنع

القرار السياسي سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية، ولكن حصر رئاسة مجلس الوزراء، ووزارات السيادة خصوصاً وزارات الخارجية والداخلية والدفاع والمالية والإعلام بيد أفراد من الأسرة الحاكمة يتناقض مع المبادئ الديمقراطية التي تقوم على التداول السلمي للسلطة.

2- عدم استقرار البيئة الإقليمية: الكويت شأنها شأن بقية دول مجلس التعاون الخليجي تقع في منطقة مضطربة من العالم، حيث شهدت هذه المنطقة ثلاث حروب كبرى خلال العقود الثلاثة الماضية وهي: الحرب العراقية الإيرانية، حرب الخليج الثانية على إثر الاحتلال العراقي لدولة الكويت، ثم الحرب الأمريكية البريطانية على العراق، والتي انتهت بالإطاحة بنظام صدام حسين واحتلال العراق، ولا شك أن الاعتبارات الأمنية لها تأثيرها على مسيرة الديمقراطية، حيث إن الاستقرار السياسي عاملٌ مشجّع على تعزيز المسيرة الديمقراطية، بينما يعتبر عدم الاستقرار عاملاً معرقلاً. ويمكن القول بأن مجاورة الكويت لدول كبرى طامعة ولديها خلافات مع الكويت وعلى رأسها العراق وإيران تمثل أكبر تحدٍّ للتجربة الديمقراطية فيها، فالدول السابقة لها تاريخ من العداء تجاه هذه الدولة الصغيرة الغنية، وتحاول دوماً التأثير عليها والتدخل في شؤونها الداخلية، ولعل الاحتلال العراقي للكويت في الماضي، وإلقاء القبض على شبكة من الجواسيس الإيرانيين مؤخراً خير دليل على أن أمن الكويت واستقراره يشكل أكبر تحدٍّ يواجهه التجربة الديمقراطية في ذلك البلد، وهو الأمر الذي دفع بالقيادة السياسية الكويتية للقبول بوجود دائم للقواعد العسكرية الأمريكية⁽⁴⁰⁾.

3- ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية: الثقافة السياسية المستندة إلى قيم الديمقراطية، مثل قيم احترام الرأي والرأي الآخر، التعددية السياسية، الإيمان بالحريات العامة، سيادة القانون والمشاركة السياسية، وإذا لم تسد هذه القيم كنسق ثقافي عام، فإنه من الصعوبة بمكان الحديث عن ديمقراطية كاملة، وعلى العكس من ذلك، فإن السائد في المجتمع الكويتي قيم تقليدية قائمة على عادات وتقاليد وأعراف قبلية تحكم علاقات المجتمع، وعليه فإن الثقافة السائدة تفتقر إلى أي مستوى من الحرية والاختيار، وهذا بدوره يقضي على الإبداع والابتكار، فعلى الرغم من مرور عقود على الاستقلال وبناء المؤسسات الحديثة وانتشار التعليم، إلا أن هناك عقليات كثيرة ما زالت تقليدية أو قبلية في نهجها وتفكيرها.

إن أبرز ملامح النظام الديمقراطي الكويتي هي الانتخابات سواء البلدية أو النيابية، والانتخابات تعني التنافس على أصوات الناخبين، الأمر الذي يدفع المرشحين إلى اللجوء إلى ممارسات وقيم ومؤسسات غير ديمقراطية من أجل الحصول على الأصوات مثل شراء الأصوات⁽⁴¹⁾، واللجوء إلى البنى التقليدية كالقبيلة والطائفة والدينية. ويعاني المجتمع الكويتي من الانقسام الطائفي سنةً وشيعاً، وفي ظل الجوار الإيراني فإن الاعتبارات الطائفية تبرز بشكل

كبير، حيث يعتقد الشيعة أن النفوذ الإيراني في المنطقة يمثل فرصة تاريخية للحصول على مكاسب سياسية طالما حرمت منها في الماضي⁽⁴²⁾. ومن جانب آخر تشعر الفئات السنية بالخوف من النفوذ والتوسع الإيراني خاصة في ظل ضعف الأوضاع وسونها في العراق الذي كان يمثل دور الدولة الموازية بالنسبة لإيران، وكذلك ينقسم المجتمع الكويتي إلى حضر وبدو، حيث يشكل البدو ما نسبته 65% من السكان لا زالوا يعيشون نوعاً من الحياة العشائرية في علاقاتهم الاجتماعية والسياسية⁽⁴³⁾.

وبشكل عام يمكن القول إن زيادة حدة البعد الطائفي يتناقض تماماً مع قيم وثقافة الديمقراطية التي تؤكد قيم المواطنة والمشاركة والولاء للدولة، بعيداً من الاعتبارات الطائفية والمذهبية وغيرها من الولاءات الفرعية.

4- التحديات الاقتصادية: الحراك السياسي في الكويت لا يقابله حراك اقتصادي، فالكويت متألفة سياسياً ومتعثرة اقتصادياً وتنموياً، إذ لا زالت تعتمد بشكل أساسي على النفط، ولم تتمكن من تنويع مصادر الدخل، وفك اعتمادها على النفط كمصدر وحيد للدخل، إضافة إلى أن 90% من القوى العاملة هم موظفون لدى الدولة⁽⁴⁴⁾، وسيطرة الدولة على الاقتصاد تمكنها من السيطرة على المجتمع، وبالتالي فإن هناك شعوراً عاماً سائداً في الكويت بأن أي مشكلة يمكن حلها عن طريق المال، ومن أبرز مظاهر التحديات الاقتصادية، أن الكويت أصبحت طاردة للاستثمار نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، بينما يلاحظ أن الاستثمارات الكويتية في الخارج أكثر نشاطاً وازدهاراً من الاستثمار الكويتي في الداخل، وهكذا أصبحت الديمقراطية في الكويت عائقاً للنمو الاقتصادي⁽⁴⁵⁾، فعلى سبيل المثال تواجه الاستثمارات الأجنبية مشكلة في دولة الكويت، حيث تنشط الحركات السياسية الإسلامية والوطنية الموجودة في مجلس الأمة الكويتي في رفض كل محاولة حكومية للسماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في مجال النفط⁽⁴⁶⁾ وبشكل عام فإن حجم الاستثمار الخارجي في الكويت لا يتعدى بضع ملايين من الدولارات.

5- غياب الأحزاب السياسية وضعف مؤسسات المجتمع المدني: لا يمكن الحديث عن تطور سياسي أو اجتماعي أو تنموي بمعزل عن مؤسسات المجتمع المدني، وتحدد فعالية المجتمع المدني بدرجة نموه وانفصاله أو استقلاله عن سلطة الدولة؛ فالمجتمع المدني ركيزة أساسية للديمقراطية، وهذا يرجع إلى طبيعة الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني من حيث مساهمتها في نشر الثقافة السياسية الديمقراطية، وتدريب أعضائها على المشاركة، وخلق وتدريب الكوادر والقيادات السياسية، كما أنها تعمل كحلقة وصل بين الدولة والمجتمع. إن مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب السياسية هي العمود الفقري للديمقراطية، ولا

يمكن تصور قيام ديمقراطية ناضجة أو مكتملة في ظل غياب أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، وحيث إن الدستور الكويتي لم يحظر ولم يجز قيام الأحزاب السياسية، فإن الفراغ الذي يتركه غياب الأحزاب السياسية يتم ملؤه بالجوء إلى بدائل أخرى مثل العشائرية والقبلية، الأمر الذي لا يساعد على تعزيز الثقافة الديمقراطية وبالتالي نمو التجربة الديمقراطية وتطورها. ونظراً للدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية في العصر الحديث، ولما كانت بعض التجمعات في الكويت مثل الجمعيات والمنابر، وهي تجمعات سياسييه أقرب ما تكون إلى الأحزاب، فإن من الضروري تعزيز المسيرة الديمقراطية، والسماح بقيام الأحزاب السياسية، مما يفسح المجال لتحويل الجمعيات القائمة إلى أحزاب، مما يكرّس مفهوم التعددية الحزبية الذي هو من المرتكزات الأساسية للديمقراطية، إن إنه من الصعب تطوير النظام السياسي الكويتي بمعزل عن السماح لا بل تشجيع الأحزاب السياسية الحديثة.

6- **عدم تمكين المرأة:** المجتمع الكويتي شأنه شأن الكثير من مجتمعات دول الخليج بقي محافظاً وذكورياً، وبقيت المرأة مهمشة سياسياً ولا يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات تصويتاً وترشيحاً حتى عام 2006، وعند إجراء أول انتخابات شاركت فيها المرأة في عام 2006، كانت نسبة الناخبين من الإناث 57% مما يدل على حجم القوة التصويتية للمرأة، وقد ترشحت في تلك الانتخابات 28 امرأة، ولكن نتائج الانتخابات جاءت مفاجئة جداً، حيث لم تتمكن أي مرشحة من المرشحات الـ 28 من الفوز بمقعد في المجلس، وهو الأمر الذي تكرر في انتخابات عام 2008⁽⁴⁷⁾، وهكذا فقد بيّنت نتائج الانتخابات السابقة عدم وجود وعي سياسي بأهمية دور المرأة حتى لدى القواعد النسائية العريضة، فالملاحظ أن المرأة لا تنتخب المرأة، والسبب في ذلك عائد إلى دور الرجل في السيطرة وسيادة القيم التقليدية. وفي انتخابات عام 2009 نجحت 3 مرشحات في الوصول إلى مجلس الأمة. وتدّل هذه الحقائق على ضعف مشاركة المرأة سياسياً في الكويت، وهذا يعود إلى قيود ثقافية واجتماعية تعيق المشاركة السياسية للمرأة⁽⁴⁸⁾.

7- **مشكلة البدون والعمالة الوافدة:** بناء على تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان مثل هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فإن سجل الكويت في مجال حقوق الإنسان يبين عدم احترام حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بحقوق المواطنة لعديمي الجنسية "البدون" والعمالة الوافدة، ففيما يتعلق بعديمي الجنسية والذين يقدر عددهم بحوالي 120 ألف مواطن، فهم أكثر الجماعات المهمشة في المجتمع الكويتي، حيث يعانون من تمييز واضح، ولا يتمكنون من إصدار وثائق حكومية لهم مثل عقد زواج أو شهادة ميلاد أو جواز سفر أو العمل بالجهات الحكومية، مما يجعل مسألة تملكهم العقارات أو تأسيسهم لأسر بشكل قانوني من الصعوبة بمكان.

أما بخصوص العمالة الوافدة، فإن أكثر الفئات تعرضاً لانتهاكات حقوق الإنسان هي فئة عاملات المنازل المهاجرات، فهناك أكثر من 660 ألف عاملة يعملن في الكويت، وتعاني هؤلاء العاملات من سوء المعاملة وعدم الالتزام ببنود عقد العمل وتحدث الصحف الكويتية عن حالات انتحار شبه يومي لبعض العاملات المهاجرات⁽⁴⁹⁾.

إن التحديات السابقة ليست جميعها مستعصية على الحل، إذ يمكن إيجاد حلول حاسمة لبعض هذه التحديات، ويمكن التخفيف من حدة آثار البعض الآخر، وهذا يحتاج إلى تبني رؤية سياسية ملتزمة بالنهج الديمقراطي، وتأكيد قيم المواطنة والحرية والولاء للدولة واحترام الدستور، والإيمان بقيم العدالة والحوار والتسامح ونبذ العنف والتطرف، والولاءات الفرعية كالقبلية والطائفية والمذهبية، ولعل المقترحات التالية تسهم في مواجهة التحديات سابقة الذكر وتعزيز وترسيخ المسيرة الديمقراطية في الكويت:

1- إنهاء الخلافات بين أعضاء الأسرة الحاكمة وحسم مسألة ولاية العهد داخلياً. إن الخلافات بين أعضاء الأسرة الواحدة أمر طبيعي، ولكن لا بد من معالجة هذه الخلافات بأسلوب ينسجم مع نصوص الدستور وتقاليد المجتمع الكويتي، وأن لا تكون الخلافات على حساب المجتمع والدولة، ومن هنا لا بد من احتواء أي خلاف في صفوف العائلة الحاكمة، والحفاظ على الصورة الزاهية لاستقرار النظام السياسي الكويتي، ومما لا شك فيه أن الخلافات داخل صفوف العائلة الحاكمة في الكويت تعيق مسيرة الديمقراطية، وقد يساعد على حل هذه الخلافات فكرة الانتقال إلى نظام برلماني بشكل أوسع، حيث لا يشارك في الحكومة أي عضو من الأسرة الحاكمة، مما يجعلها مسؤولة بالكامل أمام البرلمان، ويتحقق مبدأ التداول السلمي للسلطة بإنهاء هيمنة أفراد العائلة الحاكمة على السلطة التنفيذية ولا سيما الوزارات السيادية.

2- انتهاج سياسة خارجية وسطية بعيدة عن المحاور والخلافات. على الكويت اعتماد مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، والسعي لتعزيز علاقات إيجابية مع كل من العراق وإيران والسعودية، وأخيراً محاولة التخلص من القواعد العسكرية الأمريكية التي تكلف الميزانية الكويتية الكثير، وتؤدي إلى توتر في العلاقات الإيرانية - الكويتية، وينظر إليها كعامل معيق للديمقراطية في الكويت.

3- تعزيز الثقافة الديمقراطية. وذلك من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، بدءاً بالأسرة والمدرسة ومروراً بمؤسسات التعليم وبقية المؤسسات في المجتمع، وذلك من خلال التأكيد على قيم الديمقراطية كالمشاركة والتعددية وسيادة القانون ونبذ العنف والتطرف الفكري والمادي وتأكيد ونشر ثقافة احترام حقوق الإنسان. إن بناء المسيرة الديمقراطية وتعزيزها لا

يقتصران على إصدار دستور أو إجراء انتخابات فحسب، ولكن إلى جانب كل ذلك لا بد من اتخاذ خطوات جادة على طريق تأثير ثقافة سياسيه وديمقراطيه ونشرها في المجتمع، حتى تتحول الديمقراطية إلى نهج حياه وأسلوب للتعامل على صعيد الأسرة والمدرسة والجامعة والنادي والجمعية والحزب السياسي، ومن المؤكد أن عملية بناء ثقافة سياسيه ديمقراطيه يصعب إنجازها بين عشيه وضحاها، نظراً للصعوبات التي تكتنف عملية التغير الثقافي والقيمي في المجتمع التقليدي، ومع ذلك فإن مؤسسات التعليم والإعلام والثقافة وغيرها من المؤسسات غير الحكومية تلعب الدور الأبرز في نشر الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع.

4- دعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب السياسية. إن هناك ترابطاً دقيقاً بين المجتمع المدني والديمقراطية، ولا شك أن مجتمعاً مدنياً حراً وحيوياً سوف يلعب دوراً بارزاً في تعزيز المسيرة الديمقراطية، وهذا يحتاج إلى إعادة النظر في الدستور والتشريعات النازمة للعمل السياسي من أجل السماح بإنشاء الأحزاب السياسية باعتبارها من أهم مؤسسات المجتمع المدني التي يمكن أن تحل محل البنى والمؤسسات التقليدية التي تعيق الديمقراطية. وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها دولة الكويت، فإن على الدولة أن تطوّر خطابها وتخفف أعباءها القديمة، وأن تهيئ أجواء قابلة لعملية نقل ما ليس داخلياً بالأصل ضمن اختصاصها من مهام ومسؤوليات المجتمع، ومن هنا فإنه لا بد من اتخاذ قرارات جريئة واستراتيجيات بعيدة المدى، لتشجيع وتأسيس المجتمع المدني، من أجل تقليص التوترات الداخلية، وتحقيق التوازن العام في المجتمع⁽⁵⁰⁾.

5- إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية. لعل أبرزها تقليل الاعتماد على النفط، وإيجاد مصادر بديلة له، وتشجيع الاستثمار، وإيجاد بيئة جاذبة له، والانفتاح الاقتصادي بإعطاء دور للقطاع الخاص، والتخلص من مفهوم الدولة الربعية⁽⁵¹⁾، وأخيراً تقليل الإنفاق العسكري.

6- تمكين المرأة. إن وضع المرأة ومكانتها هما انعكاس لدرجة التقدم التي وصل إليها المجتمع، من هنا يصبح استثمار طاقاتها إحدى الضرورات التي يجب تحقيقها، والمجتمع الكويتي لا يمكن أن يتقدم ونصف المجتمع مهمش ومعزول، وهذا يستلزم إيجاد تشريعات تساعد على تمثيل المرأة وتأكيد حضورها في المؤسسات السياسية، وقد تكون تجربة الكوتا كتدبير مؤقت من أجل ضمان حضور المرأة في المجالس المنتخبة إحدى الوسائل التي يمكن استخدامها في هذا المجال، كما يستلزم ذلك العمل على تغيير بعض العادات والقيم التي تعيق مشاركة المرأة في العمل السياسي.

7- حل مشكلة البدون والعمالة الوافدة. إن عديمي الجنسية، وهم السكان المقيمون في الكويت منذ تأسيس الدولة، ولكنهم أخفقوا في الحصول على الجنسية الكويتية في الوقت المناسب، ولا يمكنهم الآن تقديم طلب للحصول على الجنسية، وفي ضوء النهج الديمقراطي الذي تتبناه الكويت والتزامها بمبادئ حقوق الإنسان، فإنه من الضروري حل مشكلتهم وإدماجهم في المجتمع، خاصة وأنه كانت لهم مواقف سياسية وطنية أثناء الاحتلال العراقي للكويت،⁽⁵²⁾ إذ لا بد من تكريس مبدأ المواطنة كأساس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتوفير ضمانات تحقيق المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن أصولهم وانتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية أو الجهوية، وهذا يتطلب تحديث وتطوير كثير من الأطر الدستورية والقانونية في الكويت، وبما يجعل منها مرجعيات وضمانات لتكريس مبدأ المواطنة، والأخذ بعين الاعتبار أن لا تكون القوانين جيدة وفاعلة على الورق فحسب، ولكن أيضا بتطبيقها والالتزام بها على النحو الذي يرسخ مبدأ سيادة القانون، أما بخصوص العمالة الوافدة وحقوق عاملات المنازل، فعلى الكويت وهي تعتبر نفسها دولة رائدة في مجال احترام حقوق الإنسان، أن تحمي حقوق عاملات المنازل وأن تطبق عقود العمل ومعاقبة المخالفين⁽⁵³⁾.

مستقبل التجربة الديمقراطية في الكويت

إن مستقبل التجربة الديمقراطية الكويتية يعتمد بدرجة كبيرة على مدى القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية، فعلى الصعيد الداخلي تواجه الكويت مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة، وتحتاج مواجهتها إلى اتخاذ إجراءات حاسمة، إذ لا بد من رأب الخلافات في صفوف الأسرة الحاكمة وتعزيز أسس التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ونشر ثقافة سياسية ديمقراطية وتعزيز دور المجتمع المدني وتفعيل مؤسسات سياسات مكافحة الفساد، ومن المؤكد أن معالجة هذه القضايا لا تقع على عاتق جهة بعينها ولكنها مسؤولية وطنية مشتركة تقع على عاتق مؤسسات الدولة والمجتمع والقوى والعناصر الديمقراطية.

من المؤكد أن ثمة تطورات على الصعيد الداخلي قد تؤدي إلى تعزيز المسيرة الديمقراطية في الكويت، منها بروز الطبقة الوسطى نتيجة السياسات التي اتبعتها الدولة في مجال التعليم والصحة والإسكان والتوظيف والرعاية الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى خلق طبقة وسطى أصبحت إحدى دعائم المسيرة الديمقراطية والقوى الرئيسة المحركة لعملية الإصلاح السياسي، وفي ظل المشكلات التي تعاني منها الدولة الربيعية، وعدم قدرتها على مواصلة دورها في شراء صمت المواطن من خلال ما تقدمه من عطايا وامتيازات وتسهيلات، فإنه لا بد من إجراء إصلاحات سياسية جذرية لمواجهة المشكلات الاقتصادية من جهة والاستجابة لمطالب القوى الإصلاحية وتعزيز شرعية النظام السياسي من جهة أخرى⁽⁵⁴⁾.

لقد استطاع النظام السياسي في الكويت، كما هو الحال في بقية دول الخليج العربي أن يوظف الإمكانيات التي وفرها النفط في كسب ولاء الفئات الاجتماعية بواسطة الوفاء باحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ذلك لم يمنع المواطنين من المطالبة بالمشاركة السياسية والرقابة على الحكومة والحفاظ على المال العام. فالمطالب الاقتصادية والاجتماعية مثل العمل والتعليم والرعاية الصحية عادة ما يعقبها مطالب سياسية، وهكذا فإن السياسات التي انتهجتها الكويت كدولة ريعية خلقت بذور المعارضة لها؛ فالتعود على مستوى عال من المعيشة المستندة إلى الدعم الحكومي جعلت المواطن الكويتي يعتقد أن هذه المستويات مكاسب اجتماعية وإنجازات سياسية يصعب التخلي عنها، فشرعية النظام السياسي معتمدة على إرضاء المواطنين باستمرار تقديم هذه الخدمات والمنافع، وفي حال فقدانها فإن حالة من عدم الرضى سوف تظهر بين فئات المجتمع مما يؤدي إلى اهتزاز شرعية النظام ومن ثم تعرض استقراره السياسي للخطر. وفي ظل التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية التي يمكن أن يتعرض لها النظام السياسي فإن المخرج الوحيد لهذه الأزمة هو تحقيق المزيد من الإصلاح السياسي بما يضمن تعزيز المسيرة الديمقراطية وزيادة المشاركة السياسية للمواطنين⁽⁵⁵⁾.

وبشكل عام يمكن القول أنه على الصعيد الداخلي فإن التجربة الديمقراطية الكويتية مهيأة لتحقيق مزيد من النجاح والتقدم وذلك لما يتمتع به النظام السياسي الكويتي من مزايا مثل الانفتاح وتوفر مؤسسات سياسية مستقرة وعلى رأسها الدستور الذي لم يطرأ عليه أي تعديل منذ ما يزيد على خمسة عقود، وهذه الظروف أدت إلى تقدم المسيرة الديمقراطية في الكويت خطوات إلى الأمام، وقد تمثل ذلك بعدد من المظاهر منها: إجراء إصلاحات رئيسية في النظام الانتخابي، خضوع أعضاء الحكومة من الأسرة الحاكمة إلى الاستجواب، إشراك المرأة في مجلس الأمة، وجود هامش كبير من حرية الصحافة ودور حيوي وإيجابي للمعارضة، كل هذه الأمور تدفع إلى التفاؤل بشأن مستقبل التجربة الديمقراطية، ولكنه تفاؤل له حدود إذ من غير المرجح أن تصبح الكويت في المستقبل إمارة دستورية بحيث تقل صلاحيات آل الصباح في الحكم إلى الدور الرمزي أو الصوري.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن الكويت تقع ضمن منطقة غير مستقرة، وقد شهدت خلال العقود الثلاث الماضية ثلاث حروب كبرى، وهناك احتمالات نشوب حرب رابعة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل هذه الظروف فإن الأولوية ستكون للاستقرار السياسي والأمني، حيث إن غياب الاستقرار هو عامل معرقل للإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي، ففي ظل بيئة إقليمية مضطربة تعاني غياب الأمن، تتزايد هواجس الشعور بالخوف والقلق، الأمر الذي يخلق ظروفاً غير مواتية لمزيد من الانفتاح السياسي في الكويت، حيث إن أخطر ما يهدد الكويت هو زعزعة الاستقرار في المنطقة، وبالتالي يمكن القول إن مستقبل الأوضاع في العراق وإيران

وفلسطين سيكون له آثاره على التجربة الديمقراطية الكويتية، وعلى مستقبل الديمقراطية في الخليج والوطن العربي بشكل عام، على الأقل في المدى القصير والمتوسط، إذ إن تدهور الأوضاع الأمنية سيؤثر سلباً على مسيرة الديمقراطية في الكويت.

إن استقرار المنطقة ونجاح التجربة الديمقراطية الكويتية ستكون له آثاره الإيجابية على مسيرة الديمقراطية في الخليج العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، ففي العقود الماضية قامت الكويت بدور النموذج الإيجابي لبعض دول الخليج، حيث صيغ الدستور البحريني للعام 1973 مثلاً، على غرار الدستور الكويتي، ومن المتأمل في حالة استقرار المنطقة وابتعاد شبح الحرب أن تؤدي الديمقراطية الكويتية إلى ربيع خليجي⁽⁵⁶⁾. وفي سياق رصد التطورات التي شهدتها العالم العربي يمكن الإشارة إلى أن الربيع العربي وما شهدته كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، وما تشهده سوريا حالياً هو أمر سيكون له انعكاساته على الأوضاع في الكويت وسائر دول الخليج العربي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن الأوضاع في إيران والعراق سيكون لها تأثيراتها الإيجابية أو السلبية على مسيرة الديمقراطية في الكويت، مما سيفرض المزيد من التحديات على الكويت، والتي قد تجد نفسها أمام خيارات صعبة، بين أولوية حماية الأمن الوطني من ناحية وأولوية تعزيز المسيرة الديمقراطية من ناحية أخرى، ومن المؤكد أن الكفة ستزحج لصالح النواحي الأمنية، وأمام هذا الوضع فإنه يمكن القول إن الكويت تحتاج إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار وأن أكثر ما يهدد تجربتها الديمقراطية هو زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

أما على الصعيد الدولي، فإن البيئة الدولية الحالية مواتية بدرجة أكثر مما مضى نحو مزيد من التحول الديمقراطي في العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على مستقبل التجربة الديمقراطية الكويتية، فسبقاً ونتيجة لاعتبارات الحرب الباردة والبحث عن حلفاء كانت الولايات المتحدة والدول الغربية تغض النظر عن المسائل الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان لدى الدول الصديقة⁽⁵⁷⁾، ومع انتهاء الحرب الباردة، بدأت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة توجه انتقادات حادة لعدد من الدول العربية على خلفية ملفات الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، وقد تسارعت وتيرة الإصلاح السياسي في أعقاب أحداث 11-9-2001 حيث أدركت الولايات المتحدة أن غياب الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي أسهم في خلق بيئة ملائمة لنمو الجماعات الإرهابية، التي هاجمت الولايات المتحدة في عمقها، ومن هنا بدأت الولايات المتحدة تطالب دول المنطقة باتخاذ خطوات جادة على طريق تحقيق الديمقراطية وقدمت العديد من المبادرات في هذا المجال⁽⁵⁸⁾.

غير أن الولايات المتحدة تواجه مشكلة الموازنة بين مصالحها في المنطقة وفي مقدمتها النفط والوجود العسكري وحفظ الأمن والاستقرار ونشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهكذا نجد أن دورها في مجال تعزيز التحول الديمقراطي في الخليج العربي - والكويت جزء منه - دور ثانوي، ولعل السبب في ذلك هو أن الولايات المتحدة في عهد أوباما غارقة في البؤر الساخنة في العراق وفلسطين وأفغانستان وإيران.

وعلى الصعيد الدولي فإن ثمة تطورات أخرى لها انعكاساتها على مستقبل التجربة الديمقراطية الكويتية، منها على سبيل المثال: العولمة، ثورة المعلومات والاتصالات التي توفر مصادر مستقلة للمعلومات، وهذه لها آثارها الإيجابية على دول الخليج ومنها الكويت وذلك لتوفر أدوات الاتصالات الحديثة من قنوات فضائية وشبكة إنترنت، وأخيراً شيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل ما أسماه صموئيل هنتنجتون Huntington الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي حيث حققت الديمقراطية انتصاراً تاريخياً⁽⁵⁹⁾ وأصبحت نظام الحكم الوحيد الذي يحظى بالشرعية على الصعيد العالمي⁽⁶⁰⁾.

وبشكل عام يمكن القول إن العوامل الداخلية هي العوامل الحاسمة في تطور التجربة الديمقراطية الكويتية، بينما يبقى دور العوامل الخارجية والإقليمية مساعداً، وبالتالي فإنه من المرجح أن السنوات القادمة ستشهد مزيداً من الإصلاحات السياسية في الكويت، والتي لا يزال أمامها شوط طويل حتى تكتمل تجربتها الديمقراطية بحيث تتكسر مبادئ التداول السلمي للسلطة على مستوى الحكومة، ويتم تأكيد استقلال القضاء والتوازن الحقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويتم إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان ونشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية.

الخاتمة

للكويت تجربة ديمقراطية رائدة مقارنة ببقية دول الخليج العربي، وتعدّ واحدة من أفضل التجارب الديمقراطية في الوطن العربي، فعلى الرغم من كل مثالب هذه التجربة إلا أنها توفر فرصة للمواطنين من مختلف الاتجاهات السياسية القومية والإسلامية والليبرالية للتعبير عن آرائها من خلال الانتخابات والبرلمان ووسائل الإعلام.

ومن خلال استعراضنا لمراحل التجربة الديمقراطية الكويتية وخصائصها وتحدياتها، فقد ثبت مدى وعي الشعب الكويتي بمبادئ الديمقراطية، ولذلك بذل جهوداً كثيرة لتكريس هذه المبادئ ولتوسيع مشاركة المواطنين في الشأن العام من خلال المجالس المنتخبة، وكذلك المطالبة بالحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد من خلال تعزيز الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس

الأمة، ونجد في المقابل استجابة الأسرة الحاكمة للكثير من هذه المطالب، حيث لعبت الأسرة الحاكمة الدور الرئيسي في هندسة عملية الإصلاح السياسي ورسم حدودها، وكانت هي المبادرة أحياناً في تعزيز المسيرة الديمقراطية الكويتية، من خلال منح المرأة حق التصويت والترشيح وإعطاء دور للمعارضة السياسية في نظام الحكم.

إلا أن هذه المسيرة شابها بعض العثرات، وتعرضت لكثير من الأزمات والتوترات، وتواجه الكثير من التحديات التي لا يزال لبعضها تأثير على مستقبل التطور السياسي في الكويت مثل الطبيعة غير الحزبية للبرلمان لعدم قيام الأحزاب السياسية، وضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، ولذلك فإن من أبرز السبل لتعزيز وتطور التجربة الديمقراطية الكويتية السماح بإنشاء أحزاب سياسية، وتكريس مبادئ المواطنة واحترام حقوق الإنسان، وتأسيس ثقافة سياسية ديمقراطية ونشرها في المجتمع، وأخيراً ضرورة وجود آلية واضحة تسمح بالتداول الديمقراطي للسلطة وتضع نهاية لواقع حصر المناصب الأساسية للحكومة في أيدي الأسرة الحاكمة.

Kuwait's Democratic Experiment: Roots, Reality, Characteristics, Challenges, and the Prospects for the Future

Mohammed Abdul Rahman Bani Salameh, *Department of History, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Mohammed Kanoush Al-Sharah, *Department of Political Science, Al-Zaytoonah University, Irbid, Jordan.*

Mohammed Torki Bani Salameh, *Department of Political Science, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aims to shed light on the Kuwaiti democratic experiment by discussing the theoretical framework, then reviewing its historical stages from the establishment of the state, until the present; its most prominent characteristics, the central role of political leadership; major political, economic, social and cultural challenges; proposals to address these challenges and finally predictions in light of local, regional, and international variables. The study then concludes with an evaluation of this restricted, but pioneering experience and capable of more development and progress.

الهوامش

- (1) Dahl, Robert, **Polyarchy, Participation, Opposition**(CT: Yale University Press, 1971).
- (2) شارل عيساوي، الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، العدد 322، بيروت، 2005.
- (3) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، المستقبل العربي، العدد 135، بيروت، 1990.
- (4) عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، المستقبل العربي، العدد 219، بيروت، 1997.
- (5) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).
- (6) عبد الرحمن النعيمي، مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المستقبل العربي، العدد 318، بيروت، 2005.
- (7) علي خليفة الكواري، متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في دول مجلس التعاون، المستقبل العربي، العدد 321، بيروت، 2005.
- (8) يوسف غلوم، تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 3، الكويت، 1966.
- (9) دندان عبد القادر، قانون الانتخابات الكويتي، قراءة نقدية في المضمون ومناحي التأثير في التجربة الديمقراطية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، 2001.
- (10) محمد حسين اليوسفي، إشكالية الديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي، في الإصلاحات السياسية في العالم العربي، تحرير شملان العيسى وأمين مشاقبة، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2005.
- (11) لمزيد من المعلومات حول التاريخ القديم للكويت، انظر:
M. A. Abu-Hakima, **History of Eastern Arabia 1750-1800. The Rise and Development of Bahrain and Kuwait**, First Ed. (Khayat, Beriut, 1965).
وحول تاريخ الكويت بشكل عام، انظر:
Jacqueline S. Ismael, **Kuwait: Social Change in Historical Perspective**, (Syracuse, N.Y., 1982). Jill Crystal, **Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).
ومن المراجع العربية التي يمكن الاستفادة التي يمكن الاستفادة منها:

- أحمد مصطفى أبو حاكمه، تاريخ الكويت الحديث 1750-1965 (الكويت: ذات السلاسل، 1984).
- حسين الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، 3 أجزاء (بيروت: دار ومكتبة الهلال العربي، 1970).
- عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، (بيروت: دار الحياة، د.ت).
- (12) عبد المحسن جمال، المعارضة السياسية في الكويت، ط2 (الكويت، دار قرطاس للنشر، 2007)، ص 92.
- (13) محمد الرميحي، حركة الإصلاحية في الكويت والبحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 4، أكتوبر 1975، ص ص 29-68.
- (14) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت (الكويت، دار قرطاس للنشر، الطبعة الثالثة، 2000)، ص 11.
- (15) المرجع نفسه، ص 14.
- (16) بول سالم، الكويت: المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة، أوراق كارينغي، سلسلة الشرق الأوسط، العدد 3، حزيران، 2007، ص 5.
- (17) عبد المحسن جمال، مرجع سابق، ص 97.
- (18) غانم النجار، مرجع سابق، ص 24-28.
- (19) المرجع نفسه، ص 55.
- (20) ابتسام الكتيبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد 257، بيروت، 2000.
- (21) لمزيد من التفاصيل حول التهديد العراقي للكويت بعد الاستقلال، انظر: Benjamin Shwadran, "Kuwait Incident", **Middle East Affairs**, Vol. 13, (Jan-Feb 1966). وكذلك: مارثادوكاس، أزمة الكويت، (بيروت: دار النهار، 1973).
- (22) غانم النجار، مرجع سابق، ص 66.
- (23) دستور دولة الكويت. توزيع مكتبة العجيري، الكويت.
- (24) عبدالمحسن جمال، مرجع سابق، ص 173.
- (25) سالم، مرجع سابق، ص 6.

- (26) حول مسألة أثر النفط على مسيرة الديمقراطية، انظر: عبد الله جناحي، العقلية الريعية وتعارضها مع مقدمات الديمقراطية، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 288، فبراير، 2003. وكذلك:
- Michael Lewin Ross, "Does Oil Hinder Democracy?", **World Politics**, Vol. 53, No. 3., (April 2001), pp. 325-361.
- (27) النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، مرجع سابق، ص 99-100.
- (28) المرجع نفسه، ص 117-118.
- (29) لتفاصيل أكثر حول الوضع السياسي في الكويت قبل الاحتلال العراقي، انظر: عبد الرضا علي اسيري، "النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، ط 1 (الكويت: مطابع الوطن، 1994).
- (30) حسنين توفيق إبراهيم، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2006.
- (31) Jennifer Mc. Elhinny, "**Kuwaiti Reforms: Slow but Steady**", *Middle East Institute*, (2006).
- (32) نورية السداني، المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية في الفترة ما بين عامي 1971-1982، الكويت، دار السياسة، الطبعة الأولى، إبريل، 1983.
- (33) حسنين توفيق إبراهيم، الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت، مركز أبحاث الخليج، دبي، آب 2006، ص 10.
- (34) المرجع نفسه، ص 30.
- (35) سالم، مرجع سابق، ص 10.
- (36) http://news.bbc.uk/hi/middle_east/4048684.stm
- (37) http://news.bbc.uk/hi/middle_east/4048684.stm
- (38) للمزيد أنظر: يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، الكويت: مطبعة الكويت، 1968.
- (39) عندما توفي الشيخ جابر في عام 2006 لم يتمكن الشيخ سعد العبد الله الذي أعجزه المرض من اعتلاء سدة الحكم، حيث إنه لم يكن بصحة كافية للإدلاء بقسم التنصيب أمام البرلمان، ومع اقتراب المهلة النهائية للإدلاء بالقسم باشر البرلمان بالإجراءات لتتخية الشيخ سعد وعوضا عنه تكليف رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد، الأمر الذي دفع بالشيخ سعد إلى إرسال رسالة استقالة ليتفادى تنحيته من قبل البرلمان.
- (40) هناك الكثير من الكتب والمقالات العلمية التي تسلط الضوء على التحديات الأمنية التي تواجه دول الخليج العربي، على سبيل المثال، انظر:

Gawat Bahgat, "Military Security and Political Stability in the Gulf", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 17, No. 4 (Fall 1995), and Vahn Zanoyan, "After Oil Boom: The Holiday Ends in the Gulf", *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 6, (Nov-Dec. 1995).

(41) إبراهيم، الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت، مرجع سابق، ص 20.

(42) Nathan Brown, Getting out of the Political Dilemma in Kuwait, *Carnegie Endowment*, Working Paper, *Middle East Series* (June, 2009), p. 6.

(43) لمزيد من التفاصيل حول العوائق التي تقف أمام التطور الديمقراطي في الكويت ودول الخليج العربي بشكل عام، انظر مثلاً:

Joseph Kostiner, *Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity* (Boulder and London 2000) Michael Herb, "Emirs and Parliaments in the Gulf", *Journal of Democracy*, Vol. 13, No. 4 (October – 2002).

ومن المثقفين الكويتيين الذين تناولوا هذه المسألة انظر:

Shafeeq Ghabra, "Kuwait and the Dynamics of Socio-Economic Change", *Middle East Journal*, Vol. 51, No. 3 (Summer 1997).

(44) وزارة التخطيط الكويتية، الكتاب السنوي، 1997، ص 32.

(45) عبد الخالق عبد الله، الحالتان: الكويتية والإماراتية، أيهما الأصح؟، دار الخليج، تموز، 2007.

(46) لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة أنظر مثلاً: عبد الله يعقوب بشاره " العولمة وسيادة الدولة، الحالة الخليجية نموذجاً " في: العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، 2001، ص 83.

(47) إبراهيم، الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت، مرجع سابق، ص 30.

(48) انظر الدراسة المتميزة حول هذا الموضوع: هيله حمد المكي، العوامل المؤثرة في حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية. مجلة العلوم الاجتماعية. عدد 3. سبتمبر 2010.

وحول مشكلة منح المرأة الكويتية الحقوق السياسية، انظر:

Haya Abdulrahman Al-Mughni, "The Politics of Women' suffrage in Kuwait", *Arab Reform Bulletin*, Vol. 2, issue 7, (July 2004).

وكذلك:

Mary Ann Tetreault, "Kuwait' Parliament Considers Women", Political Rights, *Middle East Report Online*, Sep. 2004.

(49) تجدر الإشارة إلى أنه هناك ندرة في المراجع العربية حول حالة حقوق الإنسان في الكويت وحول الخليج العربي بشكل عام وذلك نظراً لحساسية هذه الدول تجاه مثل هذه الموضوعات، وللوقوف على حالة حقوق الإنسان في الكويت بشكل عام ومشكلة البدون بشكل خاص، انظر:

The Bedoons in Kuwait: Citizens without Citizenship. New York: Human Rights Watch (Middle East, 1995).

Kuwait: Five Years of Impunity: Human Rights Concerns Since the Withdrawal of Iraqi Forces (London Amnesty International, 1996).

(50) شملان العيسى وأمين مشاقبه، مرجع سابق، ص 77.

(51) لمزيد من التفاصيل حول سياسات الدولة الريعانية، انظر على سبيل المثال:

Giacomo Luciani, "Resources, Revenues, and Authoritarianism in the Arab World: Beyond the Reniter State" in Rex Bryner, Baghat Korny and Paul Noble (eds) *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, Vol. 1 (London: Lyne Rienres Publishers, 1990).

(52) للمزيد انظر: على خليفه الكواري، الخليج العربي والديمقراطية، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2002، ص 75.

(53) http://www.refugeesinternational.org/policy/fieldreport/Kuwait_still_stalling_statelessness.

(54) Ghanim Al najjar, "The Challenges Facing Kuwaiti Democracy". *Middle East Journal*, Vol. 54, No. 2, (Spring 2000).

(55) الكتبي، مرجع سابق، ص 233-235.

(56) Al najjar, Op.Cit., p 90.

(57) حول مواقف وسياسات الدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص من مسألة حقوق الإنسان في العالم العربي، انظر:

Ayeh Neier "The New Double Standard", *Foreign Policy*, (Winter 1997-1998).

ومن الدراسات باللغة العربي، انظر مثلاً: نادر الخطيب، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي، ط 1 (عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2005).

(58) من المبادرات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهو مشروع إصلاحي قدمته الولايات المتحدة إلى قمة دول الثماني في عام 2004، إلا أن المشروع قوبل برفض عربي على اعتبار أنه يقوم على فرض الإصلاح من الخارج والإصلاح يجب أن ينبع من الداخل علاوة على أن المشروع يقوم على فرض قيم ونظم غربية دون مراعاة لخصوصية الدول العربية الثقافية والاجتماعية والسياسية وبالتالي فيه إنكار للهوية العربية وأخيراً فإن المشروع يتجاهل تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، لمزيد من التفاصيل حول المشروع انظر على سبيل المثال:

Marina Ottaway and Thomas Carothers, "The Greater Middle East Initiative: off to a false start", **Policy Brief**, No. 29, Carnegie Endowment, March, 2004.

وكذلك:

Marina Ottaway "Promoting Democracy in the Middle East: The Problem of U.S. Credibility," **Carnegie Endowment**, working papers, No. 350 (March 2003).

(59) لمزيد من التفاصيل حول موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها العالم في نهاية القرن الماضي، انظر:

Samuel Huntington, **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century**, Norman: University of Oklahoma, Press 1991.

(60) Larry Diamond, "Universal Democracy", *Policy Review* (June / July 2003).

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، حسنين توفيق. (2006). الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي.

إبراهيم، حسنين توفيق. (2006). الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت، مركز أبحاث الخليج، دبي.

أسيري، عبد الرضا علي. (1994) النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، ط1، مطابع الوطن. الكويت.

بلقزيز، عبد الإله. (1997). الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، المستقبل العربي، العدد 219. بيروت.

بول، سالم. (2007). المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة، أوراق كارينغي، سلسلة الشرق الأوسط، العدد 3، الكويت.

جمال، عبد المحسن. (2007). المعارضة السياسية في الكويت، دار قرطاس للنشر، ط2. الكويت.

جناحي، عبد الله. (2003). العقلية الريعية وتعارضها مع مقدمات الديمقراطية، المستقبل العربي، العدد 288. بيروت.

خزعل، حسين الشيخ، تاريخ الكويت السياسي. (1970). دار ومكتبة الهلال العربي، بيروت.
الخطيب، نادر. (2005). حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ط1. الأردن
دستور دولة الكويت، توزيع مكتبة العجيري، الكويت.

دندان، عبد القادر. (2001). قانون الانتخابات الكويتي، قراءة نقدية في المضمون ومناحي التأثير في التجربة الديمقراطية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، بيروت.

الرشيد، عبد العزيز. (د.ت). تاريخ الكويت، دار الحياة، بيروت.

السداني، نورية. (1983). المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية في الفترة ما بين عامي 1971-1982، دار السياسة، ط1. الكويت

عبد الله، عبد الخالق. (2007). الحالتان: الكويتية والإماراتية، أيهما الأصح؟، دار الخليج.
عيساوي، شارل. (2005). الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الاوسط، المستقبل العربي، العدد 322. بيروت.

العيسى، شملان ومشاقبة، أمين. (2005). الإصلاحات السياسية في العالم العربي، جامعة الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية.

غلوم، يوسف. (1966). تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 3، الكويت.

غليون، برهان، (1990) الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة. المستقبل العربي، العدد 135. بيروت.

الكتبي، ابتسام. (2000). التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد 257، بيروت.

- الكواري، علي خليفة. (2005) متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في دول مجلس التعاون، المستقبل العربي، العدد 321، بيروت.
- مارثادوكاس، (1973). أزمة الكويت، دار النهار، بيروت.
- النجار، غانم . (2000). مدخل للتطور السياسي في الكويت ، دار قرطاس للنشر، ط2. الكويت.
- النعيمي، عبد الرحمن. (2005). مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المستقبل العربي، العدد 318، بيروت.
- النقيب، خلدون حسن. (1991). الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- وزارة التخطيط الكويتية، الكتاب السنوي، 1997.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- "The Bedoons in Kuwait: Citizens without Citizenship".(1995). New York: Human Rights Watch Middle East.
- Abu-Hakima M. A. (1965)." History of Eastern Arabia 1750-1800. The Rise and Development of Bahrain and Kuwait", First Ed. Khayat, Beriut.
- Al najjar, Ghanim, (Spring 2000). "The Challenges Facing Kuwaiti Democracy". *Middle East Journal*, Vol. 54, No. 2.
- Al-Mughni, Haya Abdulrahman, (July 2004). "The Politics of Women' suffrage in Kuwait", *Arab Reform Bulletin*, Vol. 2, issue 7.
- Bahgat, Gawat, (1995)."Military Security and Political Stability in the Gulf", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 17, No. 4 .
- Brown, Nathan, (June, 2009)."Getting out of the Political Dilemma in Kuwait", *Carnegie Endowment*, Working Paper, *Middle East Series*.
- Bryner, Rex, Bahgat Korny and Paul Noble (eds) (1990). *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, Vol. 1, London: Lyne Rienres Publishers.

- Crystal, Jill, (1990). "Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar", *Cambridge: Cambridge University Press*.
- Diamond, Larry. (June / July 2003). "Universal Democracy", *Policy Review*.
- Elhinny, Jennifer Mc. (2006). "Kuwaiti Reforms: Slow but Steady", *Middle East Institute*.
- Ghabra, Shafeeq, (1997). "Kuwait and the Dynamics of Socio-Economic Change", *Middle East Journal*, Vol. 51, No. 3.
- Herb, Michael, (October – 2002). "Emirs and Parliaments in the Gulf", *Journal of Democracy*, Vol. 13, No. 4.
- Huntington, Samuel, (1991). "The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century", Norman: *University of Oklahoma Press*.
- Ismael, Jacqueline S. (1982). "Kuwait: Social Change in Historical Perspective", (Syracuse, N.Y.
- Kostiner, Joseph, (2000). "Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity", *Boulder and London*.
- Kuwait: Five Years of Impunity: Human Rights Concerns Since the Withdrawal of Iraqi Forces (1996). (London Amnesty International.
- Neier, Ayeh. (1997-1998). "The New Double Standard", *Foreign Policy*.
- Ottaway, Marina and Carothers, Thomas, (March, 2004). "The Greater Middle East Initiative: off to a false start", Policy Brief, No. 29, *Carnegie Endowment*.
- Ottaway, Marina. (March 2003). "Promoting Democracy in the Middle East: The Problem of U.S. Credibility," *Carnegie Endowment*, working papers, No. 350.
- Ross, Michael Lewin, (April 2001). "Does Oil Hinder Democracy?", *World Politics*, Vol. 53, No. 3.
- Shwadran, Benjamin. (1966). "Kuwait Incident", *Middle East Affairs*, Vol. 13.
- Tetreault, Mary Ann, (Sep. 2004). "Kuwait' Parliament Considers Women", Political Rights, *Middle East Report Online*.
- Zanoyan, Vahn, (Nov-Dec. 1995). "After Oil Boom: The Holiday Ends in the Gulf", *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 6.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

http://news.bbc.uk/1/hi/middle_east/4048684.stm.

http://www.economist.com/displaystory.cfm?story_ID=el-TTPJQQDN.

http://www.refugeesinternational.org/policy/fieldreport/Kuwait_still_stalling_statelessness.